Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi

Journal of Divinity Faculty of Recep Tayyip Erdogan University

ISSN: 2147-0049 e-ISSN: 2147-2823

RTEUIFD, June 2018, (13): 93-130

Ebû Ali el-Fârisî'nin Hocası ez-Zeccâc'a Yönelttiği Sarfla İlgili Eleştiriler

Abu 'Ali al-Farisi's objection about morphology to his master Zajjaj

Saeed Alothman

Dr., Öğr. Üyesi Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi,

Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı

Asst. Prof., Recep Tayyip Erdogan University, Divinity Faculty,

Department of Arabic Language and Rhetoric

Rize/Turkey

saeed.alothman@erdogan.edu.tr

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0002-0455-8293

Makale Bilgisi / Article Information

Makale Türü / Article Types: Araştırma Makalesi / Research Article

Geliş Tarihi / Received: 6 Şubat / February 2018

Kabul Tarihi / Accepted: 10 Nisan / April 2018

Yayın Tarihi / Published: 20 Haziran / June 2018

Yayın Sezonu / Pub Date Season: Haziran/June

Sayı / Issue: 13 **Sayfa / Pages:** 93-130

Plagiarism: This article has been reviewed by at least two referees and scanned via a plagiarism software. http://dergipark.gov.tr/rteuifd

Ebû Ali el-Fârisî'nin Hocası ez-Zeccâc'a Yönelttiği Sarfla İlgili Eleştiriler

Öz: Bu makalede Ebû Ali el-Fârisî'nin (ö. 377) ‹hocası ez-Zeccâc'ın (ö. 311) Me'âni-i'l- Kur'ân ve İ'râbuh adlı eseri çerçevesinde ona yönelttiği ibdal ‹iştikâk ve cem' gibi sarf konularıyla ilgili eleştirileri ele alındı. Makale bu sınırlılığa sahip olmasına rağmen ez-Zeccâc'ın görüşleri hakkında tam bir fikir verebilmek adına imkan nisbetinde mütekadim ve müteahhir nahiv alimlerinin kanaatlerine de başvuruldu. Araştırma ‹ez-Zeccâc'ın sarf ve nahiv problemlerine dair görüşlerinin ilmî değerini ortaya koymaya çalışmaktadır. O ‹görüşlerinde ‹nahivciler tarafından ittifakla kabul edilen semâ' ‹kıyas ve illet gibi nahvî asılları esas almıştır. Kıraatler konusundaki yöntemi ise ‹Arap kelâmına ve nahiv kurallarına uygun olanı tercih etmektir. Nitekim onun ‹bu şartları ihlal eden mütevatir yedi kıraatten bazılarını dahi onaylamadığı görülmektedir. Bunun yanı sıra çalışmamızda ‹alimler arasındaki ihtilafların Arap dilinin gelişimine büyük katkı sağladığı ve bu tartışmaların araştırmacılara yeni ufuklar açtığı ortaya konmuştur.
Anahtar Kelimeler: Arap dili, Sarf, İbdal, İştikâk, Cem', Semâ', Kıyas.

Abu 'Ali al-Farisi's objection about morphology to his master Zajjaj

Abstract: In this article ‹we tried to examine Abu 'Ali al-Farisi's objection to his master Zajjaj in his book Ma'ani l-qur'an wa-i'rabuh in terms of morphology ‹ibdal (morphological change) ishtiqaq (derivation) and jam' (plural). Also ‹the grammatical opinions of early and later scholars were included using explorative method in order to clarify Zajjaj's views which were attached to the end of this paper. In this context ‹this study aims to discover Zejjaj's approach to morphological and grammatical problems as well as his scientific insight. He employed such criteria as hearing (sama') and analogy (qıyas) on which all grammar scholars agreed. His method in accepting recitations (Qira'at) was compatible with the Arabic standards. Thus ‹we observe that he rejected some recitations which are not consistent with grammatical rules.
Keywords: Arabic Language ‹Morphology ‹İbdal ‹İshtiqaq ‹Jam' ‹Sama' ‹Qıyas.

مِنْ مآخذ أبي عليّ الفارسيّ الصّرفيّة على شيخه أبي إسحاقَ الزّجّاج

مُلخّص: تناولتُ في هذا البحث نماذجَ من مآخذ أبي علي الفارسي (ت 377هـ) الصّرفيّة على شيخه الزّجّاج (ت 311هـ) في كتابه "معاني القرآن وإعرابه، " فعرضت بعضَ المسائل الصّرفيّة، وهي: الإبدال، والاشتقاق، والجمع، ومع أنّ هذا البحثَ مُخَصّصٌ لعرض مآخذ أبي عليّ على شيخه؛ إلّا أنّني انتهجتُ مَنْهجاً يقوم على استقصاء – ما أمْكَنَ – من أقوال النّحويين السّابقين واللّاحقين؛ للوصول إلى حُكْم دقيق على آراء الزّجّاج. وقد أظهرَ البحثُ قيمةَ آراء الزّجاج في معالجة القضايا النّحْويّة والصّرفيّة، فقد كان يعتمد في اختيار الآراء على الأصول النّحوية المقرّرة عند النّحاة، مِن سماعٍ وقياسٍ وعلّةٍ، وأمّا منهجه في اختيار القراءة القرآنيّة فهو موافقتها لكلام العرب، وللقاعدة النّحويّة، وسنرى في هذا البحث أنّه وقف مواقفَ غيرِ مُرضية من بعض القراءات السّبعيّة المتواترة؛ لأنّها خرجتْ عن قواعد اللّغة، وأظهرَ البحثُ أنّ الخلافَ بين العلماء يُعدّ من أبرز عوامل تطوّر اللّغة، وأن المسائلَ الخلافيّةَ تفتحُ آفاقَ البحثِ النّحْوي وكلام العرب. أمام الباحثين. وقد انتهيتُ إلى نتائجَ دوّنتُها في نهايةِ البحث.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الصرف، الإبدال، الاشتقاق، الجمع، السّماع، القياس

مقدّمة: تَزْخَرُ مكتباتنا العربية بتراثٍ نَحْويٍ خِصْبٍ، فهناك أمّهاتُ الكُتُبِ التي أصّلتْ هذا العلمَ، ووضعتْ قواعدَه، وفَصّلتْ في مذاهب النّحاة، وعلمُ النّحوِ هو ميزان لغةِ القرآنِ العظيم، وقانُونُها الضابطُ. والنّحو من أجلّ العلوم مكانةً، وأكثرِها نفعاً، فبه يستقيم اللسانُ، وبه يُصانُ كتابُ الله -عزّ وجلّ- من اللّحن والتّحريف، وأمّا علم الصّرف فهو يصون اللسانَ عن الخطأ في نطق المفردات، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وهو مستمدٌ من القرآن الكريم، وأحاديث النبيّ - صلى الله عليه وسلم-، ومن كلام العرب.

لمحةٌ موجزةٌ عن ملامح العصر في القرنين الثالث والرابع الهجريين:

كانت بغدادُ حاضرةَ الخلافة العباسية التي كان يروجُ فيها العلم والأدب، فكانت مَقْصداً للعلماء من الأقطار كافةً، وقد نضج العلم في هذا العصر نُضْجاً كبيراً، فظهرت مجالس العلماء، كمجالس ثعلب والزّجاجي، وشاعت المناظرات التي جرت بين النحويين البصريين والكوفيين[1]. كما ظهر في هذا العصر لون من النشاط النحوي، تمثّل في تتبع النحويين بعضهم بعضاً، فألّف الزّجاج " نقد فصيح ثعلب "، كما ألّف أبو علي الفارسي كتاب " الإغفال فيما أغفله الزّجاج من المعاني ". وعلى الرّغم من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها بغداد، والتي نتج عنها تجزئة الخلافة الإسلامية إلى دويلات، إلا أن هذه الفترة شهدت تقدماً فكرياً، وازدهاراً في علوم اللغة والأدب، وقد ساعد على ذلك أمراءُ الدويلات الإسلامية، فكانوا يتنافسون فيما بينهم على اجتذاب العلماء والأدباء، فكانت مجالسهم عامرة بالمناقشات العلمية، وكانوا يُغدقون على العلماء الأموال بسخاء، فقد روى ابنُ النديم[2] أنّ الخليفة المعتضد جعل لأبي إسحاق الزجاج راتباً في الفقهاء، وراتباً في العلماء، وراتباً في الندماء، فبلغ راتبه من الدولة ثلاثمائة دينار شهرياً. ومما يشهد على هذا التقدّم كثرةُ علماء ذلك العصر، وغزارةُ تصانيفهم. [3]

أولاً: ترجمة الزَّجّاج (ت 311هـ)

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل غلب عليه اسم الزَّجاج؛ لأنه كان في شبابه يعمل في خِراطة الزُجاج، فهو لقبُ مهنته، ثمّ اشتهتْ نفسُه النّحوَ، فبالغَ في الدّرس والعلم، إلى أن أصبح من أئمة النّحو واللّغة في زمانه[4]. اتّصلَ الزَّجاج بمجلس ثعلب (ت291هـ) إمام نحاة الكوفة في زمانه، ثم انتقل إلى حَلْقة المبرّد(ت286هـ) الذي كان إمام نحاة البصرة آنذاك.

---

[1] محمد بك الخضري، *محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية*، ط1 (مصر: مطبعة الاستقامة، 1945)، 254-255؛ شوقي ضيف، *العصر العباسي الثاني*، ط2 (مصر: دار المعارف، 1973)، 115.

[2] أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم الوراق، *الفِهرست*، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، ط2 (بيروت: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2009)، 177.

[3] أذكر منهم على سبيل المثال: المبرد (ت286هـ) وثعلب الكوفي (ت291هـ) وأبا إسحاق الزجاج، وأبا العباس أحمد بن محمد بن الوليد ولاد النحوي (ت332)، وأبا القاسم الزجاجي (ت337هـ)، وأبا جعفر ابن النحاس(ت338هـ)، وأبا بكر محمد بن علي العسكري المعروف بـ مبرمان (ت345هـ)، وأبا الطيب المتنبي (354 هـ)، وأبا علي الفارسي(ت377هـ)، وعلي بن عيسى الرماني(ت382هـ) وابن جني (392هـ).

[4] أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3 (مصر: دار المعارف، 1973)، 111؛ أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، ط1 تحقيق: بشار عواد معروف،

وقد بَرَعَ هذا الإمامُ في النِّصف الثاني من القرن الثالث الهجري، والسّنواتِ العشْرِ الأُوَلِ من القَرْن الرابع، وحَظِيَ بمكانة مرموقة، وباهتمام كبير لدى معاصريه، ومِمّنْ أَتَوْا بعده، فكانت كتبهم حافلةً بآرائه، وبالنّقل عنه متابعةً أو نقْداً.

كان أبو إسحاق ينتصر لمذهب البصريين في النّحو، وقد وُصف في كتب التراجم بأنه من أهل الفضل والدين، وبأنه من أكابر أهل العربية، ترك الزجاج موروثاً علمياً ضخماً برهن على سَعَة اطّلاعه وثقافته الواسعة، فآثاره متنوعة المحتوى، جمعت علوم العربية وعلوم القراءات والتفسير، ولكن لم تصل كلها إلينا. ومن مؤلفاته التي وصلتنا كتاب "معاني القرآن وإعرابه"، وكتاب "فعلت وأفعلت"، و"ما ينصرف وما لا ينصرف". أما مؤلفاته التي لم تصلنا فهي كثيرة منها: "شرح أبيات سيبويه" و"المقصور والممدود" و"كتاب العروض" وغيرها. [5]

وقد أخذ العلم عن الزّجاج طائفةٌ من أعلام النّحو النّابهين، وهم: أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الوليد ولّاد النّحويّ (ت332)، وأبو القاسم الزّجّاجيّ(ت337هـ)، وأبو جعفر ابن النّحاس(ت338هـ)، وأبو بكر محمّد بن عليّ العسكريّ المعروف بـ مَبْرمان (ت345هـ)، وأبو عليّ الفارسيّ(ت377هـ)، وعليّ بن عيسى الرّمانيّ(ت382هـ).

ثانياً: ترجمة أبي عليّ الفارسيّ: هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسيّ، ولد في مدينة " فَسَا "، وقد تجوّل في كثير من البلدان حتى دخل بغداد سنة سبع وثلاثمائة، وقدم إلى حلب سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، فأقام فترة عند سيف الدولة، وبعدها رجع إلى بغداد، ثم ذهب إلى شيراز، فأقام عند عضد الدولة البويهي، وله صنّف أبو علي كتاب " الإيضاح " في النحو، وكتاب " التكملة" في التصريف، وبعدها توجّه إلى بغداد، وتوفي فيها سنة سبع وسبعين وثلاثمائة[6]. ولعلّ الزجاجَ هو أشهر شيوخ أبي علي. أما أشهر تلامذته الأجلّاء فهو أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ). وقد ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي[7] أن تصانيف أبي علي بلغت ثلاثة وثلاثين مصنّفاً، أشهرها: الحجّة في عِلِل القراءات السّبع، والإغفال في ما أغفله الزجاج، والإيضاح، والتكملة، والمسائل البغداديات، والحلبيات، وغيرها.

ط1(بيروت: دار العرب الإسلامي، 2002)، 6: 90؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965)، 179.

[5] ابن النديم، *الفهرست*، 177؛ البغدادي، *تاريخ بغداد*، 6: 90؛ جلال الدين السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 179؛ مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي المصطلحات والفنون*، ط1(بيروت: منشورات مكتبة المثنى، 1941)، 2: 1428- 1451.

[6] شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق إحسان عباس، (لبنان: دار الثقافة، 1972)، 2: 80؛ البغدادي، *تاريخ بغداد*، 7: 275؛ جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1(مصر: مطبعة دار الكتب المصرية، 1952)، 1: 38؛ أبو عبد الله الرومي ياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991)، 7: 232؛ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، *أبو علي الفارسي*، ط1، (مصر: مكتبة نهضة مصر، 1377هـ)، 147- 148.

[7] عبد الفتاح إسماعيل شلبي، *أبو علي الفارسي*، ط1، (مصر: مكتبة نهضة مصر، 1377هـ)، 147-148.

القول في جواز إبدال الواو المكسورة همزة في كلمة "مصائب"

قال الزّجاج: " وقد أجمع النّحويون على أن حَكَوْا " مصائِب " في جمع مُصيبة، بالهمز، وأجمعوا أنّ الاختيار " مَصاوِب "، وهذه عندهم من الشّاذّ، أعني " مصائب ". وهذا عندي إنما هو بدلٌ من الواو المكسورة، كما قالوا في " وِسادة ": " إسادة "، إلا أن هذا البدلَ في المكسورة يقع أولاً، كما يقع في المضمومة، نحو: ﴿أُقِّتَتْ﴾ [سورة المرسلات: 11/77]، وإنما هو من الوقت، والمضمومة تُبدل في غير أَوَّلٍ، نحو أَدْوُر، يقولون: أَدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك، ولا أعلم أحداً فَسَّرَ ذَلِكَ غيري، وهو أحسن من أن يجعل الشيءُ خطأً إذا نطقتْ به العرب، وكان له وجهٌ من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يُتّبعُ فيه السماعُ، ولا يُجعلُ قياساً مستمراً ". [8]

تابع الزّجاج النّحويين[9] على أن القياس في جمع " مُصيبة " هو " مصاوب "، ولكن النحويين يهمزونها فيقولون: مصائب، وهو شاذٌّ عندهم كما يقول.

لكنّه علّل الهمزة في "مصائب" تعليلاً مُخالفاً لما عليه جمهور النحويين، فهي عنده بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وِسادة: إسادة، أيْ أنّ الأصل "مصاوِب "، ثم أبدلت الهمزة من الواو المكسورة، فصارت " مصائب ".

ومع أنَّ الزجاجَ يرى أن الهمزة تُبدلُ من الواو المكسورة إذا جاءت هذه الواوُ في أوّل الكلمة، إلا أنه رأى أنّ حَمْلَ الهمزةِ في " مصائب " على الإبدال من الواو المكسورة أفضلُ من حَملها على الشذوذ، لاسيّما إذا كان له وجهٌ ما من القياس، وإنْ لم يكن هذا القياسُ مُطّرداً.

---

[8] إبراهيم بن السّري الزّجّاج، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1988)، 2: 320-321.

[9] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، (بيروت: دار الجيل)، 4: 356؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، 1983)، 1: 123؛ أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، *الأصول في النحو*، تحقيق:. عبد الحسين الفتلي، ط3، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988)، 3: 288؛ أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط1، (دمشق: دار المأمون، 1984)، 4: 7-8؛ أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، *الإغفال*، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003)، 2: 235؛ أبو الفتح عثمان ابن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، (بيروت: دار الهدى، 1961)، 3: 144، 277؛ أبو الفتح عثمان ابن جني، *المنصف شرح تصريف المازني*، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (إدارة إحياء التراث القديم، 1954)، 1: 230؛ أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1970)، 325؛ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1982)، 1: 29، و2: 385؛ أبو حيان الأندلسي، *تفسير البحر المحيط*، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ: علي أثير الدين محمد بن يوسف محمد معوض، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، 4: 271؛ بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، (بيروت: دار الفكر العربي، 2008)، 3: 1570.

بتعبيرٍ أوضحَ: لقد قاس الزجاج جوازَ إبدالِ الواو المكسورة الواقعة وسطاً، على جواز إبدال الواوِ المضمومةِ الواقعةِ وسطاً، نحو: " أدوُر، و أثوُب "، فقالوا: أدؤُر و أثؤُب. [10]

أمّا أبو علي[11] فقد تابع الجمهور، ورأى أن " مصائب " من الشّذوذ، والقياس " مَصاوب ". وقد اعترض على قول أبي اسحاق وخطّأه، مُحتكِماً في ذلك إلى جُملة من المعايير الصّرفيّة التي اتّفق عليها النحويون.

المعيارُ الأوّلُ: بناهُ على القاعدة الصّرفيّة الخاصّة بصيغة منتهى الجموع، والتي تُجمع عليها الكلماتُ المبدوءةُ بميمٍ زائدةٍ كوزن " مفاعل ". وتَنُصُّ على أنه إذا كان الحرف الثالث من الكلمة حرفَ مدٍّ منقلباً عن أصل، كما في كلمة " مصيبة "، فإننا نردّه إلـى أصله، فنقول: " مصاوِب "؛ لأن أصلَ اليـاء فيها واوٌ، أي أن: " مصيبةً " وزنُـها: (مُفْعِلة)، وأصلها " مُصْوِبَة "، من أصاب يُصْوِبُ، فنقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها، فقلبت الواو ياءً، والقياس في جمعها أن يقال: مصاوِب، بتصحيح العين. [12]

ولا يجوز قلبُ حرفِ المدِّ همزةً؛ لأنه غيرُ زائد، وكذلك القول في: مفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش، وقسورة وقساور. [13]

أما إذا كان الحرف الثالث حرفَ مدٍّ زائداً، فيجب إبداله همزة إذا جُمع على مثال مفاعل أو فواعل، نحو: قلادة وقلائد، وصحيفة و صحائف، وعجوز وعجائز. [14]

---

[10] أدؤُر: جمع " دار "، و" أثؤب ": جمع " ثوب "، فجُمعا على " أفعُل"، و من المعلوم أن"أفعُل" في جمع (فعْل) إذا كانت عينه من حروف العلة قليل؛ لأن بابه " أفعال ". تنظر أقوال النحويين في جواز إبدال الواو المضمومة الواقعة وسطاً في: سيبويه، *الكتاب*، 3: 463-466، 587، 588؛ و4: 273، 331-332؛ المبرد، *المقتضب*: 1: 29 و 4: 425. واشترطوا في همز الواو المضمومة الواقعة وسطاً أن تكون مضمومة ضماً لازماً غيرَ عارض، نحو: أدؤر، وألّا يمكن تخفيفها بالإسكان؛ لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع الساكنين، وألّا تكون مضمومة مشدّدة، نحو: التقوُّل؛ لقوتها بالتشديد، وصيرورتها كالحرف الصحيح. فلا يجوز الهمز في (هذا دَلْوٌ)؛ لأن الضمة عارضة يزيلها النصب والجزم، ولا يجوز في قوله تعالى: ﴿ولا تَنْسَوُا الفضلَ بينكم﴾[سورة البقرة: 2: 237]؛ لأن الحركة غيرُ لازمة، فهي لالتقاء الساكنين.

[11] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 227-248، وهي المسألة السابعة والخمسون، وقد أطال أبو علي القول فيها، وينظر أيضاً: أبو علي الفارسي، *الحجة*، 4: 7 -8.

[12] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 234 — 235.

[13] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 334؛ أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، *التعليقة على كتاب سيبويه*، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، (السعودية: جامعة الملك سعود، 1990)، 5: 38؛ وللاستزادة ينظر: المقتضب، 1: 122؛ الطبري، تفسير الطبري، 8: 125؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، *إعراب القرآن*، تحقيق: زهيرغازي زاهد، ط2، (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1985)، 2: 15؛ أبو محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1993)، 2: 377؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمرو الدويني ابن الحاجب، *الشافية في علم التصريف*، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط1، (المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1995)، 99؛ أبو حيان الأندلسي، *تفسير البحر المحيط*، 4: 271. والقَسْوَرُ والقَسْوَرَة: اسمان للأَسد، وقيل: القَسْوَرُ الأَسد، والجمع قَسْوَرَةٌ، ينظر: ابن منظور، *اللسان*، قسر، 5: 92.

[14] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 238، وتنظر المصادر التي وردت في الحاشية السابقة.

المعيار الثاني: رفَضَ أبو علي قياسَ الزجاج إبدالَ الواوِ في "مصائب"، على حدّ إبدالها في "إسادة "؛ وحجّته أن الواو المكسورة لا تُبدل إلا إذا وقعت في أوّل الكلمة، نحوِ: " وِعاء و وِسادة و وِشاح "، فقالوا: " إعاء وإسادة وإشاح ".

واستدل أبو علي ببيت الكتاب: [15]

إلّا الإفادةَ فاسْتَوْلَتْ رَكائبُنا عندَ الجَبابِير بالبأساءِ والنِّعَمِ

ولذلك لم يهمزوها إذا وقعت مكسورة غير أوّل، نحو: طويل، وعويل[16].

ويَزيد الفارسي حجّته جلاءً ووضوحاً فيقرر أن البدل إنما يقع في الواو الواقعة أولاً، أغلبَ منه إذا كانت غيرَ أوّل، والدليل على ذلك عنده مَنْعُهُمُ الواوينِ من الوقوع أولاً، وجوازُ وقوعهما وسطاً.

أي أن الواو المكررة إذا جاءت في أول الكلمة فإن الأُولى منهما تُبدل همزةً هرباً من ثقل الواوين، نحو قولهم في جمع " واصل ": أواصل، وأصله: وواصل. [17]

لكنهم لم يُلزموا البدل في المكررة الواقعة وسطاً، نحوِ النَّسَب إلى " نَوَى وطَوَى ": " نَوَويّ " و" طَوَويّ "؛ لأن القلب لا يتسلّط عليها تسلُّطَه إذا كانت أولاً. [18]

كذلك لم يبدلوا المفتوحة الواقعة حشواً، حتى إنهم اشترطوا على الواو المفتوحة أن تقع في أوّل الكلمة حتى تُقلبَ همزةً. والأبعد من ذلك أنهم لم يهمزوا المفتوحة إلا حيث سُمع، أي يكاد همزُ المفتوحة يصل إلى حد النّدرة لقلته، فمن ذلك قولهم في " وَناة ": " أناة "[19]، وفي " وَجم ": " أجم ". [20]

المعيار الثالث: رفْضُهُ لقياس الزجاج إبدالَ الواو المكسورة الواقعة حشواً، كما هو الحال في " مصائب "، على المضمومة الواقعة حشواً، كما في تمثيل الزجاج نحو " أدؤُر "؛ لأن المضمومة إنما

---

[15] من البسيط، قائله تميم بن أبي مقبل العجلاني، ديوانه: 279؛ وهو في: سيبويه، *الكتاب*، 4: 332؛ أبو يوسف محمد بن أبي سعيد السيرافي، *شرح أبيات سيبويه*، تحقيق: محمد علي سلطاني، ط1(دمشق، بيروت: دار المأمون، 1979)، 2: 358؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، 1994)، وفد، 2: 359. والوِفادة: هي الوفود إلى الملوك والجبابرة، والجبابير: الملوك، والبأساء: الشدة، والركائب: جمع ركاب. يقول السيرافي: " يريد أنهم إذا حضر وفد بني عامرٍ عند الملوك استولت عليهم، وإن كانت للملوك نِعَمٌ كانت عليهم، فإنْ نزلتْ بالملوك شدّةٌ قاموا بها ". عن *شرح أبيات الكتاب للسيرافي*، 2: 359.

[16] العويل: هو رفع الصوت بالبكاء، اللسان: عول، 11: 483.

[17] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 242؛ أبو علي الفارسي، *البغداديات*، 86؛ أبو الفتح عثمان بن جني، *سر الصناعة*، تحقيق: حسن هنداوي، ط2، (دمشق: دار القلم، 1993)، 1: 92، 98، و2: 800؛ ابن الحاجب، *الشافية في علم التصريف*، 95؛ ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 221؛ السيوطي، *همع الهوامع*، 3: 467.

[18] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 245، ابن السراج، *الأصول*، 3: 386، ابن جني، *المنصف*، 1: 214.

[19] الوَنَاة: المرأة التي فيها ضعف و فُتور عند القيام؛ لنعمتها وترفها، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 4: 331؛ أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 141؛ ابن جني، *سر الصناعة*، 1: 92؛ ابن جني، *المنصف*، 1: 231؛ ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 222-223، ابن منظور، *اللسان*، ونى، 14: 50.

[20] وَجَمَ: سكت على غيظ، ووجم الشيءَ: كَرِهَهُ، ينظر: سيبويه، الكتاب: 4: 331، ابن جني، سر الصناعة: 1: 92، ابن عصفور، *الممتع في التصريف*: 222-223، ابن منظور، *لسان العرب*، وجم، 12: 630.

قلبُها همزةً مطرّدٌ سواءٌ أكان موقعها ابتداءً، أمْ في وسط الكلمة، نحو: وجوه، وقّتت، أثؤب، أدؤر، واستدل أبو علي بقول الشاعر: [21]

لكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا

وإنما جاز همز المضمومة ضماً لازماً إذا كانت حشواً؛ لأنها أشبهت الواوين من حيث إنّ الضمة فيها جرت مَجرى الواو، ولما كانت الواوان لا تجتمعان أوّلاً إلا وإحداهما زائدة، لذلك فقد ألزموها الهمز، نحو، أواصل، كذلك لما شُبِّهت الواوُ المضمومة الواقعة وسطاً بهما جاز همزُها؛ لأن الضمة زائدة، كما جاز إثباتها - أي عَدَمُ همزها -؛ لأنه لا تبلغ الحركةُ أن يكون لها حُكْمُ الحرف التام. [22]

أما الواو المكسورة الواقعة وسطاً، فلم يَجُز الهمز فيها؛ لأن المكسورة ليست في ثقل المضمومة، كما أن الهمز في الطرف أسوغُ منه في الحشو؛ لأن الهمزة كثرت زيادتها أولاً، نحو " أحمر، أسود. . . ، كما كثرت زيادتها في الطرف، نحو: حمراء، صفراء.

المعيار الرابع: للبدل مواقعُ، كما أن للزيادة مواقعَ، فليس يَلْزَمُ إذا أبدل حرف من حرف في موضع، أن يبدل في موضع آخَرَ، كما أنه إذا زيد حرف في موضع، لا يلزمُ أن يُزاد في غير ذلك الموضع، فكما أن الهمزة والميم قد كثر زيادتهما أولاً، ولم تُزادا حشواً، كذلك الواوُ المكسورة أبدلت أولاً، ولم يجب من هذا أن تبدل حشواً. [23]

إذن: فقول الزجاج في " مصائب "، عارٍ من دلالة تثبته، وخالٍ من نظير يُردُّ إليه، ويُستشهد به عليه، فقياسه غيرُ صحيح.

أما سبب إبدالِهم الواوَ المكسورةَ همزةً في " مصائب "، فيعلله أبو علي - متابعاً في ذلك سيبويه[24] والجمهورَ[25] - بأنهم توهّموا أن الياء التي في " مصيبة " هي الياء التي تزاد للهمز في " سفينة "، أي أنهم شبهوا مدة "مصيبة" بمدة "فَعيلة" فجمعوها عليها، فقالوا: "مصائب"، كأنهم شبهوا الأصلي بالزائد، وهو قياس خاطئ كما يقول أبو علي؛ لأن الياء في " مصيبة " منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، وأصلُها الحركةُ، أما الياء في " سفينة " فهي زائدة للمد، لا حظّ لها في الحركة. [26]

---

[21] من الرجز، قائله: الهلالي، حميد بن ثور، *الديوان*، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1951)، 61؛ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*، بهامش الخزانة، ط1، (بيروت: دار صادر، 1997)، 4: 522؛ وهو لمعروف بن عبد الرحمن، كما في شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 2/328.

[22] أبو علي الفارسي، الإغفال، 2: 247، وينظر: سيبويه، *الكتاب*، 4: 331 – 332؛ ابن جني، *المنصف*، 1: 214-215، 229-230؛ ابن جني، *سر الصناعة*، 1: 98؛ ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 222.

[23] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 247.

[24] يقول سيبويه: فأما قولهم: " مصائب " فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن " مصيبةً " " فعيلةٌ "، وإنما هي " مُفْعِلةٌ ". وقد قالوا: مصاوب. . . وقالوا: مصيبةٌ ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سُكِّنت بصحيفةٍ وصحائف ". الكتاب، 4: 356.

[25] المبرد، *المقتضب*، 1: 123؛ ابن السراج، *الأصول*، 3: 288؛ أبو علي الفارسي، *الحجة*، 4: 7-8؛ أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 235؛ ابن جني، *الخصائص*، 3: 144، 277؛ ابن جني، *المنصف*، 1: 230؛ ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 325؛ أبو حيان، *تفسير البحر المحيط*، 4: 271.

[26] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 235.

والرّاجح عندي ما ذهب إليه أبو عليّ؛ لأن جملة ما استدلّ به غيرُ خارج عن القواعد الصرفيّة المقررة في كتب النحويين؛ ولاستدلاله بالسماع والقياس أيضاً. فأبو علي أراد أن يبين أن الهمز في " مصائب " من الشّواذ، فلا يحمل غيرُه عليه، وإنما حكمه أن يُعرفَ أصله، ويُتَبَيّنَ فيه وجهُ الصواب، ومن أين وقع الشَّبَهُ الذي جاء من أجله الغلطُ.

فـ " مصائب " شاذٌ في القياس، لكنَّ " مصاوب " شاذٌ في الاستعمال، مطّرد في القياس.

فالقياس إذن: هو الفيصل الذي استند إليه أبو علي في تخطئة " مصائب ".

هل يجوز أن يكون وزن " اِبنٌ " هو " فِعْل "؟ وما أصل اللام فيه؟

ذكر الزّجاج[27] في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ سورة البقرة: 2: 49، أن " أبناءَ " جمعُ " ابن "، وأنّ أصل اللام فيه ياءٌ أو واوٌ، فهو مشتق إما من " بَنَيٌ "، وإما من " بَنَوٌ "، ووزنه " فَعَل "؛ لقولهم في جمعه: " بَنُون " بفتح الفاء.

ثم أجاز وزناً آخر له، وهو: " فِعْل "[28]، أي: بِنْوٌ أو بِنْي، بكسر الفاء وإسكان العين، واستدلّ الزجاج على جواز " فِعْل " بقولهم: " بِنْت "، كما استدلّ أيضاً بأن " أبناء " يأتي جمعاً لـ فَعَل وفِعْل معاً.

وحكى الزّجاج أن الأخفش[29] يختار أن يكونَ المحذوفُ من " ابن " الواوَ؛ وحجّته - كما يقول الزّجاج - أنّ الواو تُحذف كثيراً لِثِقَلِها، كما أنّ قولهم: " البُنُوّة " شاهدٌ على أن الواوَ هي لامُهُ المحذوفةُ.

ولكنّ أبا إسحاق يرى أن تعليل الأخفش غيرُ كافٍ على إثبات أن أصل اللام واوٌ؛ لعدم وجود الدليل القاطع الذي يُؤَكِّد ذلك، كما وُجد ذلك الدليل في نحو " يدٍ " و"دمٍ "؛ فالمحذوف منهما هو الياء؛ لأننا نقول: يَدَيْتُ إليه يداً [30]، و نقول: دمٌ ودَمَيان، واستدلّ بقول الشاعر: [31]

فَلَوْ أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

أما قولهم: " البُنُوّة " فليس بشاهد على حذف الواو عند أبي إسحاق؛ لأنهم يقولون في " فَتى": " الفُتُوّة "، فتثبت الواو، وعند التثنية يقولون: فَتَيَان، كما قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِجْنَ فَتَيَانِ﴾ [سورة يوسف: 12: 36]، فتثبت الياء، فظهورُ الواوِ تارةً في بعض تصاريفها، وظهورُ الياء تارةً أخرى، جعل الزجاجَ يرى أنه لا ضَيْرَ في أن يكون المحذوف من " ابن " الواوَ أو الياءَ. [32]

---

[27] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 1: 130 - 131.

[28] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 1: 130 - 131.

[29] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 1: 130 - 131. ولم أجد في معاني القرآن للأخفش ما عزاه إليه الزجاج.

[30] أي: أسديتُ إليه نِعْمةً، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 4: 401؛ المبرد، *المقتضب*، 2/242؛ أبو الفتح عثمان ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي، ط2، (دمشق: دار القلم، 1993) ابن منظور، *لسان العرب*، يدي.

[31] من الوافر، وقد اختلف في نسبته، فقيل هو للمثقّب العبدي، كما في *الحماسة البصرية*، 1: 40، ونُسب إلى عليّ بن بدالٍ السُلَمِيّ، كما في *خزانة الأدب*، 1: 264. والمعنى: أنّه لشِدّة العَداوةِ بينه وبين من ذَكَره لا تَخْتَلِطُ دماؤهما، حتّى إنّهما لو ذُبِحا على حَجر لذَهَب دَمُ هذا يَمْنةً ودمُ ذاك يَسْرَةً.

[32] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 1: 131

وقد ردَّ أبو علي[33] ما ذهب إليه شيخه مِن أنّ " ابن " وزنه " فِعْلٌ "، واعترض عليه من ثلاثة أوجه:

أولاً: اعتراضه على حركتيّ الفاء والعين في " ابن ": فقد منع أبو علي أن يكون أصلُ " ابن " هو " فِعْلٌ "؛ لعدم الدِّلالة على كسر فائه، والصحيح أن وزنه " فَعَل "، بفتح الفاء، والذي يدلّ على ذلك قولُهم في الجمع: بَنُون، ولو كان أصله " فِعْلاً " لما فُتحت فاؤه في الجمع. [34]

ورأى أبو علي أنه إذا كانت حُجّة الزجاج أن وزنه " فِعْل "؛ لأنهم يقولون في جمعه: " أفعال "، و " أفعال " يكون جمعاً لـ " فِعل " كـ عِدل و أعدال[35]، وقِنو و أقناء[36]، لَزِمَهُ من استدلاله هذا أن يجيزَ في بنائه " فِعْل " و " فُعْل " وغيرَ ذلك؛ لأنهما يُجمَعان على " أفعال " أيضاً، نحو: قُفْل وأقفال. يقول أبو علي: " فإذا استوى " فِعْلٌ " وغيرُه في أنه يُجمع على " أفعال "، لم يَجُز أن يُجعل الحكمُ لأحد هذه الأبنية دون الآخَر، إلا أن يغلب " أفعال " بدليل على بناء من هذه الأبنية، فيكونَ بابُه أن يُجمعَ عليه "[37].

إذاً: فالحكم الذي أطلقه الزجاج على أن " ابن " أصله "فِعْل "، انطلاقاً من أن " أفعال " جمع لـ " فِعْل، ليس له دليلٌ يَعْضُدُهُ؛ لأن " أفعال " هي أيضاً جَمْعٌ لـ " فُعْل و فَعَل.

والدليل على أن العين في" ابن " حركتُها الفتحُ، هو قولهم في جمعه: " أفعال "، فقالوا: أبناء، و"أفعال " هو باب لـ فَعَل بفتح العين، نحو: جَبل وأجبال، وبما أنه لم يَرِدْ شيءٌ يدلُّ على سكون العين في " ابن "، فينبغي أن تكون متحركةً. [38]

وهذا لا يمنع أن يأتي " أفعال " جمعاً لـ " فَعْل " بسكون العين، ولكنه في هذه الحالة يكون معتلاً، نحو: حوْض و أحواض وسوْط و أسواط، " فيجِبُ عدمُ عَدْل الشيء عن بابه وأصله، حتى يقومَ دليلٌ على تسويغ ذلك ". [39]

فأبو علي يؤيد ما يذهب إليه بالسماع عن العرب، فمثلاً في لفظة " اسم "[40]، لم يذهب أحد إلى القول بأنها تحتمل وزنين هما: " فِعْل و فُعْل "؛ لأنهم قالوا في الجمع: أسماء، ولكن لمّا سُمع عن العرب قولان في " اسم "، هما: سِمُهُ وسُمُهُ، حُمِّلت – حينئذٍ - الكلمة الوزنين معاً، وأجيز هذان الوجهان، ولم يُحمّلوا الفاءَ حركةً ثالثةً؛ لأنه يكون مخالفاً لما لفظوا به، فكذلك ينبغي أن يكون القول في " ابن "؛ لأن تحميلَ الفاء حركةً غيرَ الفتحة مناقضٌ لما نطق بـه العرب، وكما لا يجـوز أن نكسر

---

[33] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 219 - 231، وهي المسألة الثانية عشرة.

[34] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 220.

[35] العِدْل: نِصْفُ الحِمْل يكون على أحد البعيرين، ابن منظور، *لسان العرب*، عدل، 11: 432.

[36] القِنو: العِذق بما فيه من الرُّطَب، والعِذق: كلُّ غُصْنٍ له شُعَب، ابن منظور، *لسان العرب*، قنا، 15: 204

[37] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 221

[38] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 221 - 222.

[39] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 221.

[40] تنظر اللغات الواردة في لفظة (اسم) في: المبرد، *المقتضب*، 1: 230 - 231، ابن السراج، *الأصول*، 3: 322؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، *أسرار العربية*، تحقيق: محمد بهجت البيطار، (دمشق: المجمع العلمي العربي، 1957)، 32 - 33؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، (مصر: المكتبة التجارية، 1961)، 1: 6.

الفاء أو نضمَّها في نحو"حَبْل" و" عَبْل"[41]؛ لأنه لم يُسمع عنهم غيرُ الفتح في نحو هذا، فكذلك لم نسمع عن العرب أنهم أجازوا وجهين في " ابن ".

ثانياً: اعتراضه على استدلال الزجاج بأن مجيء " بِنْت " يدل على أنه يستقيم أن يكون " ابنٌ " " فِعْل "، يقول أبو علي: " فأمّا قوله[42]: وبِنْتٌ يدل على أنه يستقيم أن يكون " ابن " " فِعل "، فلا دِلالة في قولهم: " بِنتٌ " على أن " ابناً " وزنُه " فِعْلٌ "؛ لأن " بِنْتاً " من " ابنٍ "، ليس كـ " صَعْبَةٍ " من " صَعْبٍ "، فَيُحْكَمَ بأن الفاء من " ابن " مكسورةٌ كما أنها في " بِنت " مكسورةٌ؛ لأن هذا البناءَ صِيغَ للتأنيث على غير بناء التّذكير، فهو كـ " حمراء " من أحمر، وليس كـ " صَعْبَةٍ " من صَعْبٍ، وغُيِّر البناءُ عمّا كان يجب أن يكون عليه في أصل التّذكير، وأُبدِل من الواو تاءٌ، فأُلحِق الاسمُ به بـ" شِكْسٍ"[43] و " نِكْسٍ "[44] وما أشبه ذلك، فلا دِلالة في " بِنت " إذاً على أن " ابناً " أصلُ وزنه " فِعْلٌ "[45]. . ". اهـ.

معنى كلام أبي علي: أنّ " بِنت " أصلُها " بَنَوَة "، مؤنّث " بَنَوٌ "، فنقلوا " بَنَوَة " ووزنها " فَعَل " إلى " فِعْل "، فأبدلوا من الواو - التي هي لام الكلمة - تاءً، وألحقوها بوزن " شِكْسٍ " و " نِكْسٍ "، فقالوا: " بِنْت "، فالتاء فيها ليست علامةً للتأنيث، وإنما هي مبدلة من لام الكلمة، وأما عَلَمُ التأنيث لـ " بِنْت " فهي الصيغة الجديدة المنقولة إليها، وهي بناء " فِعْل "، فقامت هذه الصيغةُ – أو هذا البناء الجديد – مَقامَ تاءِ التأنيث المحذوفة، كما في " صَعْبَة " مؤنّث " صَعْب "، ونحوِها.

إذاً: " فصَعْبَةٌ " من " صَعْبٍ "، نظيرُ: " ابنة " من " ابن "؛ لأن التاء فيهما علم للتأنيث، وليست نظيرَ " بِنْت " من " ابن ".

وأما قول أبي علي عن صيغة " بِنْت ": ". . لأن هذا البناء صِيغَ للتأنيث على غير بناء التّذكير "[46]، فمعناه أن " بِنت " أصله " فَعَل "، حملاً على مذكره؛ لأن المذكر أصل، والمؤنث فرع عليه، وبما أن المؤنث قد اخْتصّ بهذا الإبدال، لذلك صارت له صيغة مختلفة عن صيغة مذكره، ومن هنا فإننا لا نحكم على أن الفاء من " ابن " مكسورة، لأنها مكسورة في " بِنت "؛ فاستدلال أبي إسحاق ليس صحيحاً.

وشيء آخر استدلّ به أبو علي[47] أن على أن " بِنْت " لا يدل على أن أصل " ابن " " فِعْل "، هو قول العرب: " أُخْت "[48]، مؤنث " أَخ "، فلم يجوزوا أن يكون " أخٌ " " فُعْلاً "؛ لأن الفاء مفتوحة في " أَخ "؛ فلا يكون إلا " فَعَل ". فـ " ابنٌ " و " أخٌ " وزنهما " فَعَل " بفتح الفاء

---

[41] العَبْل: الضَّخم، ورجل عَبْل الذراعين: ضَخْمُهما، وامرأة عبْلَة: أي تامّة الخَلْق، ابن منظور، *لسان العرب*، عبل، 11: 420.

[42] أي: الزجاج.

[43] رجلٌ شِكس: أي صَعْب الخُلُق في المبايعة وغيرها، ابن منظور، *لسان العرب*، شكس، 6: 112.

[44] النِّكس: الرجل الضعيف، وقيل: أضعف السهام، وقيل: هو السهم الذي يُنَكَّس فيُجْعَلُ أعلاهُ أسفَلَهُ. ينظر ابن منظور، *لسان العرب*: نكس. 6: 242.

[45] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 223.

[46] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 223.

[47] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 223 - 224.

[48] القول في صيغة: " أُخْت " مثل القول في " بِنْت "، فهي منقولة من " فَعَل "، وألحقت بـ قُفل، والأصل: أَخَوَة، ينظر: سر الصناعة، 1: 149 -150، وقد أفدت – بتصرف - فيما ذكرته من هذا المصدر.

والعين، والذي يؤكد ذلك جمعهما على "أفعال "، نحو أبناء وآخاء. واستدل أبو علي على مجيء " آخاء " بقول الشاعر: [49]

وَجَدتُمْ بَنِيْكُمْ دُونَنا إذْ نَسَبْتُمُ وأيُّ بِنِي الآخاءِ تَنْبُو مَناسِبُهْ

ومما تقدّم في هذين الاعتراضَيْن، ومن خلال الاستدلالات التي قدّمها أبو علي يخْلُصُ إلى نتيجة مُفادُها: أن الحمل على الأكثر والأشيع، هو ما دعانا إلى التقرير بأن " أفعال " بابُه " فَعَل "، وأن هذا الأشيعَ أوصلنا إلى أنَّ " ابناً " و" أَخاً " بابهما: فَعَل و أفعال، لورود أبناء وآخاء، كما أوصلنا مجيء " أيدي " على أن " يداً " هو " فَعْل "؛ لأن " أَفْعُل " بابه " فَعْل ".

ثالثاً: اعتراضه على أصل اللام المحذوفة من " ابن ": ذكرت في أوّل المسألة: إنّ الزجاج أجاز أن تكون اللامُ المحذوفةُ من " ابن " واواً أو ياءاً؛ لَعَدَمِ ورود الدليل القاطع الذي يؤكد ذلك، ويقطع الشك باليقين، وقد رأى أبوعلي – وهو المرجّح عنده - أن المحذوف هو الواوُ دون الياء، واستدلَّ أبو علي لمذهبه بأنه يمكننا أن نحدد المحذوف في شيء ما، من خلال النظر إلى تثنيته أو جمعه بالتاء، أو ننظر إلى فعل مأخوذ منه، أو ننظر إلى جمع تكسيره، فإذا وجدنا في أحد ذلك ياءً أو واواً، أو غيرَ ذلك، فإننا نحكم على أن المحذوف في الواحد هو ما يظهر في أحد هذه الأشياء. [50]

وساق أبو علي أمثلة على ما قعّده، وهو أننا نحكم على أن المحذوف من " أخ " هو الواو؛ بدلالة جمعه على إخوة، وبأن المحذوف من " غدٍ " هو الواو؛ بدلالة قولنا: غدوت، وبأن المحذوف من " دمٍ "هي الياء؛ بدلالة قولنا في التثنية: دَمَيان. [51]

أما في " ابن "، فليس شيء من ذلك يُستدل منه على أن المحذوفَ ياءٌ، لذلك يرى أبو علي أن الأوْلَى حَمْلُهُ على نظيره، فيُجعلُ المحذوفُ منه كما المحذوفُ من نظيره، ونظير " ابن " و"بِنْت " هو " أَخ " و" أُخْت "؛ لأنهما ألحقا في التأنيث بـ شِكس و قُفل، وبما أن المحذوف من " أخ " و "أُخت" هو الواو؛ لأنهم قالوا: إخوة وأَخَوات، فكذلك ينبغي أن يكون المحذوف من "ابن" و "بِنت " هو الواو.

ودليلٌ آخرُ عند أبي علي يؤكد أن المحذوف من "ابن" هو الواو دون الياء؛ أنهم قالوا: بِنت، فأبدلوا التاء من لامه، وهذه التاء – كما ذكرت قبل قليل - هي بدل من لام الفعل، وليست علامة للتأنيث؛ لأنها لو كانت للتأنيث لانفتح ما قبلها؛ على حدِّ تاء التأنيث التي يفتح ما قبلها نحو: " طلحَة وصعبَة ".

---

[49] من الطويل، قائله بِشر بن المهلَّب كما في الخصائص، 1: 201، 338، وهو بلا عزو في: *شرح الكتاب للسيرافي*: 4: 116، أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 224، ابن جني، *سر الصناعة*، 1: 150، ابن منظور، *لسان العرب*: أخو.

[50] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 225. وينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 452 - 517.

[51] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 225.

فالفارسي لا يجيز أن تكون التاء بدلاً من الياء؛ لأن ما ورد من هذا الإبدال قليلٌ نحو: اتّسر[52]، وأما إبدال التاء من الواو، فهو كثير وشائع، نحو: "هَنْت "[53] وكِلتا "، وكِلا، واستدل أبو علي بقول الشاعر: [54]

أَرَى ابنَ نِزارٍ قَدْ جَفَاني وَمَلَّنِي على هَنَواتٍ شأنُها متتابعُ

فتكون التاء في " بِنت " بدلاً من الواو؛ قياساً على هذا الكثير. وما رجّحه أبو علي من أن المحذوف هو الواو هو مذهب المبرد[55] وابن السراج[56]، وبه أخذ ابن جني[57].

يقول ابن جني: " فأمّا البُنُوَّة فلا دِلالة فيها عندنا لقولهم: " الفُتُوة "، وهي من قولهم: فَتَيان، ولكنَّ قولهم: " بِنْت " وإبدالَ التاء من حرف العلة، يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال التاء من الواو أضعافُ إبدالِها من الياء " [58].

أما سيبويه فقد وجدت له قولين في هذه المسألة، وذلك في باب التحقير: أولهما: أنه لا فرق عنده في أن يكون المحذوف من " ابن " واواً أو ياءً، فهو يجيز الوجهين، يقول: " هذا باب ما ذهبتْ لامُهُ وكان أوّلُه ألفاً موصولةً، فمن ذلك: " اسمٌ " و "ابنٌ "، تقول سُمَيٌّ و بُنَيٌّ، حذفت الألف حين حرَّكتَ الفاء، فاستغنيت عنها، وإنما تحتاج إليها في حال السكون، ويدلك على أنه إنما ذهبت من اسمٍ وابنٍ اللامُ، وأنها الواوُ أو الياءُ، قولُهُم: أسماءٌ وأبناءٌ. ". [59]

والقول الآخر: يقول فيه: " وأمّا " إنْ " الجزاء، و" أنْ " التي تنصب الفعل بمنزلة " عَنْ" وأشباهها، وكذلك " إنْ " التي تلغى في قولك: ما إنْ يفعلُ، و "إنْ " التي في معنى ما، فتقول في تصغيرها: هذا عُنَيٌّ و أُنَيٌّ، وذلك أن هذه الحروفَ قد نقصت حرفاً وليس على نقصانها دليلٌ من أيّ الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثر أن يكون النقصانُ ياءً، ألا ترى أن " ابنٌ واسمٌ و يدٌ "، وما أشبه هذا إنَّما نقصانه الياءُ ". [60]

فظاهر كلامه أنه يفضّل أن يكون المحذوف من " ابن " ياء؛ لأن اليَاء أَغْلَبُ عَلَى الوَاوِ في الحذف إذا كانت لاماً. يقول السيرافي مبيّناً ما عَناه سيبويه: " وكذلك ما كان على حرفين، إذا كان

---

[52] من المقرر عند النحويين أن فاء الكلمة إذا كانت واواً أو ياءً، وبنينا منها " افتعل " فإننا نبدلها تاءً، وندغمها في تاء الافتعال، كما في: اتّصل واتّسر، والأصل: اِوتصل واِيتسر؛ لأنهما من: الوصل واليسر، ينظر: المبرد، *المقتضب*، 1: 91، ابن جني، *سر الصناعة*، 1: 147، جلال الدين السيوطي، *همع الهوامع*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 (مصر: مطعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965): 3: 476.

[53] الهَنْتُ: الخصلة من خصال الشر، ابن منظور، *لسان العرب*، (هنو).

[54] من الطويل، وهو بلا عزو في: سيبويه، *الكتاب*، 3: 361؛ المبرد، *المقتضب*، 2: 270. وهنوات: كناية عن الأفعال التي يستقبح ذكرها.

[55] المبرد، *المقتضب*، 1: 119؛ ابن السراج، *الأصول*، 3: 321.

[56] ابن السراج، *الأصول*، 3/321.

[57] ابن جني، *سر الصناعة*، 1، 150 – 151.

[58] ابن جني، سر الصناعة، 1، 150 – 151

[59] سيبويه، الكتاب، 3: 455، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 196.

[60] سيبويه، الكتاب، 3: 454، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 196.

أصله حرفين، ولا تَعرفُ الذاهبَ منه زِدْتَ فيه ياءً؛ لأن أكثر المحذوفات كذلك، نحو: " ابن " و " اسم " و " يد " ". [61]

والرّاجح عندي أن المحذوف من "ابن" هو الواو؛ لأن أغلب النحويين قد نصّوا على أن التاء في " بِنْت " هي مبدلة، وليست للتأنيث، فغلبة إبدال التاء من الواو يقوّي ذلك، كما مرّ في الشواهد السابقة، ومن ذلك أيضاً: " تُرَاث، و تُجَاه، وتُكأة، وتَقْوى، وتُخَمَة "[62]، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس كما يقول ابن جني.

القول في " دُرِّيء " على وزن " فُعِّيل ".

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ **دُرِّيٌّ**﴾ [سورة النور: 24: 35]: " و " دُرِّيٌّ "، منسوب إلى أنه كالدُّر، في صَفَائِه وحُسْنِهِ، وَقُرِئَتْ " دِرِّيٌّ وَدَرِّيٌّ " بالكسر والفتح، وقَد رُوِيتْ بالهَمْز. ولا يجوز أن يُضمَّ الدالُ وَ يُهْمَزَ؛ لأنه ليس في الكلام " فُعِّيلٌ "، والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجهَ فيه؛ لأنه ليس في كلام العَرَبِ شيء على " فُعِّيل "، ولكن الكسر جَيِّدٌ بِالهَمْز - يكون على وَزْنِ فِعِّيل. . ". [63]

حكى الزجاج القراءات المرويّةَ في هذه اللفظةِ ووجّهها:

فأما قراءة " دُرّيّ "[64] فمنسوبٌ إلى الدُّرّ؛ لأن الكوكبَ كالدّر في ضيائه وحسنه وصفائه، وبناءً على قوله هذا يكون وزنه" فُعْلِيّاً "، والياء فيه للنسب.

وأما قراءة " دِرّيء "[65] بكسر الدال وهمزه، فيكون وزنه " فِعِّيل"، وهو مأخوذ من درأ يدرَأُ الكَوْكَبُ، إذَا تَدافع مُنْقَضّاً، فتضاعف ضَوْءُه، ومنه: تدارأ الرجُلانِ، إذَا تَدَافَعَا، وحسّن الزجاج هذه القراءةَ؛ لأن هذا البناءَ كثيرٌ في العربية، أي: بناء " فِعِّيْل "، نحو " سِكِّين "، و " سِكِّير ". . .

وأما من قرأ " دِرّيّ " بكسر الدال وتشديد الياء، فله الخِيارُ في الهمز وعَدَمِهِ:

فمن همز أخذه من درأ يدرأ. . ، ومن لم يهمز فإنه خفّف الهمزة، فأبدلها ياءً، ثم أَدْغمها مع الياء التي قبلها، ويبقى وزنُه " فِعِّيْل ". وأما قراءة " دُرّيء "[66] بضم الدال مع الهمز، فلم يجزها الزجاج،

---

[61] السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 195.

[62] التراث: المال الموروث، وأصله: "وراث "؛ لأنَّه من الوراثة، وتُجاه أصله: " وُجاه "؛ لأنَّه من الوجه. وتُكأة أصلها: "وُكأة"؛ لقولهم: توكأت، ورجُلٌ تُكَأَةٌ - كثير الاتِّكاءِ، والتُّكَأَةُ - أيضاً -: ما يُتَّكَأُ عليه، وتقوى: أصلها الواو بدليل قولهم: "وقيت". وتُخَمة؛ لأنَّها من الوَخامة، وهو الثِقَل الذي يُصيبُ المرءَ من الطعام، سيبويه، الكتاب، 4: 332؛ المبرد، *المقتضب*: 1: 91، الزجاج، معاني القرآن، 3: 106، ابن السراج، الأصول، 3: 269، ابن جني، سر الصناعة: 1: 145؛ رضي الدين الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1982)، 3: 294.

[63] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 4: 44.

[64] وهي قراءة ابن كثيرٍ ونافعٍ وابنِ عامرٍ وعاصمٍ في روايةِ حَفْصٍ؛ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، *السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، (مصر: دار المعارف، 1972)، 455 - 456.

[65] وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، ابن مجاهد، *السبعة في القراءات*، 456.

[66] وهي قراءة حمزةَ وعاصمٍ في رواية أبي بكر. ابن مجاهد، *السبعة في القراءات*، 456، أبو علي الفارسي، *الحجة*، 5: 322 - 323.

وحجته أن " فُعِّيْل "، ليس من أبنية العرب، وإنما هو أعجميّ، والنحويون لا يعرفون وجه هذه القراءة.[67] وما ذهب إليه الزجاج هو قول الفراءِ والطبري والنحاس.[68] وعُزي هذا القولُ إلى أبي عبيدةَ.[69]

يقول الفراء: " ولا تُعرف جهةُ ضمّ أوله وهمزه، لا يكون في الكلام " فُعِّيل " إلاّ أعجمياً ".[70]

وقد اعترض أبو علي[71] على شيخه الزجاج؛ ورأى أن قراءة " ذُرّيء " لها وجّه عند النحويين، وأصله من الذَّرء، وهو الدّفع، وأن وزنه " فُعِّيل "، وهو صفة، وهذا البناء موجود في أبنية العرب، والدليل على ذلك عند أبي علي أنهم قالوا في نظيره من الأسماء: " المُرّيق ".[72]

كما استدل أبو علي بأن سيبويه ذكر هذا البناء عن العرب نقلاً عن أبي الخطاب الأخفش (ت: 177هـ)، فقال في الكتاب: " ويكون على " فُعِّيل "، وهو قليل في الكلام، قالوا: " المُرّيق " حدثنا أبو الخطاب عن العرب، وقالوا: كوكبٌ ذُرِّيءٌ، وهو صفة "[73].

فـ " ذُريّ " يحتمل وجهين: إما أن يكون مخففاً من الهمز، مثل: خَطِيَّة تخفيف خطيئة، وإما أن يكون دون همز، فيكونَ منسوباً إلى الذُّر، فمن قال " ذُرِّي " فلم يهمز، ولم يقدّر التخفيف كان من الذُّر، والدليل على ذلك أن سيبويه قد جمع " الذَّراري " على " فعالي "، فيكون وزنه " فُعْلِيًّا "، وأما من قدّر التخفيف فلا يكون وزنه إلا " فُعِّيلاً "؛ لأن سيبويه قد ذكر لفظاً بأنه يكون على " فُعّيل "، فهذا يعني أنه على التخفيف، ومن المحال أن يكون على " فُعلِيّ ".[74]

ويرى أبو علي أن ما يقوّي ورودَ " فُعِّيل " في كلامهم ويُثْبِتُهُ، قولُهُم: " العُلِّيَّة "[75]، ووزنها " الفُعِّيلة "؛ لأنها من العُلُوّ، وأصلها: "عُلْيَوَة "، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواوُ التي هي لام الكلمة ياءً، وأدغمت في الياء التي قبلها، فصارت: عُلِّيَة. وما ذهب إليه أبو علي

---

[67] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 4: 44.

[68] الفراء، *معاني القرآن*، 2: 252؛ الطبري، *تفسير الطبري*، 18: 141؛ النحاس، *إعراب القرآن*، 3: 137.

[69] أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، *الزاهر في معاني كلمات الناس*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992)، 1: 196؛ إعراب القرآن للنحاس، 3: 137.

[70] معاني القرآن، 2: 252.

[71] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 488 - 494، أبو علي الفارسي، *البغداديات*، 497- 498.

[72] المُرّيق: العُصْفُر، وهو نَبْت بأرض العرب يُصبغُ به الثياب، قيل هو عربي محض، وهو قول سيبويه، الكتاب، 4: 268، وقيل: ليس بعربي، وإنما هو أعجميّ معرّب، وهو قول ابن دريد و المبرد والنحاس، ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن، *جمهرة اللغة*، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، 2: 792؛ إعراب القرآن للنحاس: 138/3؛ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001)، 9: 144؛ علي بن إسماعيل ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 6: 252.

[73] سيبويه، *الكتاب*، 4: 268.

[74] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 490؛ أبو علي الفارسي، *البغداديات*، 498.

[75] العُلِّية: هي الغُرفة، ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، علا: 15: 86.

هو قول سيبويه، كما قاله كثير من النحويين، منهم: " أبو حاتمٍ السجستانيُّ (ت 255هـ) وابـن السراج والسيرافي وابـنُ خالويه وابـن جني ومكـيٌّ و ابـن عصفور والعكبري وأبـو حيانَ ". [76]

يقول أبو حيان عن بناء " فُعِّيل ": ". . وأيضاً "مُرّيخ "[77] للذي في داخل القرن اليابس، بضم الميم وكسرها، وقيل: منه عُلِّيَّة ". [78]

وقد وجّه أبو عبيدة[79] والطبري[80] قراءة حمزةَ وعاصمٍ، ومحصول كلامهما: أنّ " دُرّيء " ليس " فُعِّيل "، و إنما هو " فُعُّول "، مثل سُبُّوح، ثم استثقلوا كثرة الضمَّات فيه، فجعلت الضمة كسرة للاستثقال، والواو ياء لانكسار ما قبلها، فقالوا " دُرِّيء "، ووزنه " فُعُّول "، كما قالوا في: عُتُوّ: عِتِيّ[81]، والأَصل: عُتُوٌّ، على زنة " فُعُول "، مثل قُعُود وجُلُوس، فأَبْدَلُوا إحدى الضمتين كسرةً فانْقَلَبَتْ الواوُ ياءً، فقالوا عُتِيّاً ثم كسروا الفاء للإتباع، فصار: " عِتِيّاً "، ويبقى وزنه على " فُعُول ". واعترض النحاس على هذا التوجيه، ونعته بأنه من أعظم الغلط وأشده؛ لأنه لو جاز هذا لقيل في سُبُّوح: سِبِّيح، وهذا لا يقوله أحد. [82]

أقول: إذا كان الزجاج قد خالف النحويين وقاس إبدالَ الواوِ المكسورة الواقعةِ حشواً همزةً في كلمة "مصائب " [83]، على إبدال المضمومة الواقعة حشواً، نحو " أدؤُر "؛ محتجاً لقياسه المتوّهم هذا بأنه أفضل من أن نحمله على الشذوذ؛ فلماذا يمنع هنا قياس " دُرّيء " على " المُرّيق "، مع أن سيبويه وأغلب النحويين قد أقروا بعربية بناء " فُعِّيل "، وبأنه ليس أعجمياً وإنْ كان قليل النظير؟. وعندي أنه لا يجوز ردُّ هذه القراءةِ إذا تعذّر على النحويين أن يجدوا لها وجهاً في العربية؛ لأن القرآن وقراءاتِه المتواترةَ يجب أن تكون حَكَماً على اللغة والنحو لا أن يكون العكسُ. يقول العلامةُ الأستاذُ سعيدٌ الأفغانيُّ: " المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدَهم صحّحوا به تلك القواعد، ورجعوا النظر فيها، فذلك أعْوَدُ على النحو بالخير، أما تحكيم

---

[76] سبويه، *الكتاب*، 4: 268؛ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، *تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية*، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط1، (دمشق: دار البشائر، 2001)، 152؛ الأصول، 3: 204، شرح الكتاب للسيرافي، 5: 156-157؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، *الحجّة في القراءات السبع*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، (بيروت: دار الشروق، 1401هـ)، 262؛ أبو الفتح عثمان بن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، (القاهرة، 1386هـ)، 1: 156؛ مكي القيسي، *مشكل إعراب القرآن*، 2: 512، ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 74، العكبري، *التبيان*، 2: 970، أبو حيان، *البحر المحيط*، 6: 419.

[77] المِرّيخ: العود الطويل اللّيّن، ينظر: الأزهري، *تهذيب اللغة*، 7: 165. ولم أعثر على معنى " المُرّيخ " بضم الميم، وقد يُفهم من كلام أبي حيان أنهما بمعنى واحد. والمِرّيخ: القَرْن، ورجلٌ مَرَخٌ ومِرّيخ كثير الادّهان. ابن منظور، *لسان العرب*: مرخ، 3: 53.

[78] أبو حيان، *البحر المحيط*، 6: 419.

[79] النحاس، *إعراب القرآن*، 3: 137.

[80] الطبري، *تفسير الطبري*، 18: 141.

[81] سبويه، *الكتاب*، 4: 362، 412؛ ابن السراج، *الأصول*، 3: 308.

[82] النحاس، *إعراب القرآن*، 3: 137.

[83] يُنظر قوله في مسألة " مصائب " السّابقة.

قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق؛ إذ كانت الرواياتُ الصحيحةُ مصدرَ القواعدِ لا العكسَ "[84].

القول في اشتقاق: النبيّ والنبيء.

قال الزجاج: " وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [سورة البقرة: 2/61] القراءَةُ المُجْمَعُ عليها في " النَّبِيّين " و" الأنبياءِ " و" البَرِيَّة " طرحُ الهمزة، وجماعة من أهل المدينة يَهمِزون[85] جَمِيعَ ما في القرآن من هذا، فيقرؤون: ﴿النبيئين﴾ و ﴿يقتلون الأنبئاءَ بغير حقٍّ﴾ [سورة آل عمران: 3/ 112]، واشتقاقه من نبَّأ وأنْبَأ، أي: أخبر، والأجود تركُ الهمْزة؛ لأن الاستعمال يُوجبُ أن ما كان مهموزاً من " فَعِيل " فجمعه " فُعَلاء "، مثل: " ظريف وظرفاء، ونبيءٌ ونُبَآءٌ "، فإذا كان من ذوات الياءِ فجمعه " أفْعلاءِ "، نحو: غنيّ وأغنياء، ونبيّ وأنْبياء. وقد جاءَ " أفْعِلاء " في الصحيح، وَهُو قليل، قالوا: خَمِيس وأخْمِسَاء، ونَصِيب وأنْصِبَاءَ، فيجوز أن يكون " نبيّ " مِن أنبأتُ، مما تُرك همزه لكثرة الاستعمال، ويجوز أن يكون من: نبَا ينْبُو، إذا ارْتفع، فيكونَ " فَعِيلاً " من الرّفعة ". [86]

أجاز الزجاج قولين في اشتقاق لفظة " النبي ":

القول الأول: أنه مأخوذ من النبأ وهو الخبر، فهو يُنْبِئ عن الله - سبحانه وتعالى-، أي يُخبر عنه، و" نبيء " وزنه " فعيل "، وما كان جمعاً لهذا البناء فقياسه " فُعَلاء " أي: نُبَآء، قياساً على جمع الصحيح، نحو: ظريف وظُرفاء، وكريم وكُرماء، وعظيم وعُظماء.

وهذا القول هو مذهب الجمهور، وبه قال: " الخليل وسيبويه والمبرد والأخفش والطبري وابن السراج وأبو بكر الأنباري والسيرافي وأبو علي و الباقولي وابن عطية وأبو حيان والسمين ". [87]

القول الثاني: أن " النبي " مشتق من النّباوة، وهي: الرّفْعة، من: نبا يَنْبُو؛ أي: ارتفع على الخَلْق، وعلا عليهم في الرّتبة، والأصلُ: نَبِيْوٌ و أَنْبِواء[88]، فاجتمع الياءُ والواوُ، وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون، فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغِم، فصار " نبيّ "، وهو من ذوات الياء، وقياس هذا الجمع أن يكون على " أفعِلاء "، نحو: غَنيّ وأغنياء، ووصِيّ و أوصياء. واحتج الزجاج على قوله هذا بأنهم قالوا

---

[84] سعيد الأفغاني، *في أصول النحو*، (حمص: منشورات جامعة البعث، 1989)، 32، 33.

[85] قرأ بالهمز نافعٌ وحده، وقرأ الباقون بغير همز، ينظر: ابن مجاهد، *السبعة في القراءات*، 156 - 157؛ أبو عمرو الداني، *التيسير*، 73، ابن الجزري، *النشر*، 1: 406.

[86] معاني القرآن وإعرابه، 1: 145

[87] الخليل بن أحمد، *معجم العين*، 8: 383، سيبويه، *الكتاب*، 3: 460، المبرد، *المقتضب*، 1: 162، الأخفش، *معاني القرآن*، 80 - 81، الطبري، *تفسير الطبري*، 1: 317، ابن السراج، *الأصول*: 3: 58، أبو بكر الأنباري، *الزاهر في معاني كلمات الناس*، 2/113، شرح الكتاب للسيرافي، 4: 200-201، الحجة لأبي علي، 2: 88، الإغفال، 1: 234؛ أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني، *كشف المشكلات وإيضاح المعضلات*، تحقيق: محمد أحمد الدالي، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية 1994)، 48؛ ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1: 155؛ أبو حيان، *تفسير البحر المحيط*، 1: 381؛ السمين الحلبي، *الدر المصون*، 1: 400.

[88] أنْبواء، انكسر ما قبلَ الواوِ فقُلبت ياءً، فصار " أنبياء ".

في جمعه: " أنبِياء = أفعِلاء "، فيكون وزنه " فَعيلاً "من الرفعة. [89] وقد أجاز هذا القولَ: " المبردُ و الطبري وأبو بكر الأنباري والقرطبي و أبو حيان والسمين ". [90] ومنعه أبو علي[91] والباقولي[92].

واستدل أصحاب القول الثاني بأن رجلاً قال للنبي- صلى الله عليه وسلم-: " السلام عليك يا نبيء الله، وهمز، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لست بنبيء الله - وهمز - ولكني نبيّ الله [93]، ولم يهمز.

وقد ردّ أبو علي[94] أن يكون أصل " النبيّ " من " النَّبْوَة " التي معناها الارتفاع، واعترض على الزجاج مستدلاً بالحجج التالية:

أولاً: استدلّ أبو عليّ بأنّ سيبويه[95] حكى أن جميع العرب يقولون: " تنبّأ مُسيلِمةُ"، ولو جاز أن يكون مأخوذاً من " النَّبْوة " التي هي بمعنى الارتفاع لما أجمعوا على همزه في " تنبّأ مُسيلِمةُ "، وفي إجماعهم على همز اللام من " تنبّأ " دليل على أن لامه همزة. [96]

ثانياً: لا يجوز أن تكون لامه على وجهين مرة ياء منقلبة عن الواو، ومرة همزة، كما هو الحال في " سَنَة وعِضَة "، فقد أجازوا فيهما أن يكونا: إما من الواو نحو: عِضَوَات، وسَنَوات، وإما من الهاء نحو: " بَعِيرٌ عاضِهٌ[97]، و " مُسانَهَةٌ "[98]، ولو كان كذلك لام " النبي " لما أجمع الجميع على " تنبأ "، ولقال البعض: تنبّى، والبعض تنبّأ. وهذا دليل على أنه لا يجوز أن تكون اللام حرف لين، وإنما هي همزة أُلزمتِ التخفيفَ. [99]

---

[89] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*: 1: 145.

[90] المبرد، *المقتضب*، 1: 162، أبو بكر الأنباري، *الزاهر في معاني كلمات الناس*، 2/113، القرطبي، *تفسير القرطبي*، 1/431، أبو حيان، *البحر المحيط*، 1: 381، السمين الحلبي، *الدر المصون*، 1: 400

[91] أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 88 - 94؛ أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 232 - 237

[92] الباقولي، *كشف المشكلات*، 1: 48.

[93] أخرجه الحاكم عن أبي ذَرّ رضي الله عنه وصحَّحه؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (بيروت، 1998)، 2: 251، كتاب التفسير، رقم الحديث: 2906؛ جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، ط1، (لبنان: دار الفكر، 1979)، 1: 262؛ الشيخ أحمد الدمياطي، *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر*، تحقيق: أنس مهرة، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1998)، 82؛ ابن خالويه، *الحجة*، 370، أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 92.

[94] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 232 - 237، وهي المسألة الرابعة عشرة؛ أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 88 - 94.

[95] سيبويه، *الكتاب*، 3/460.

[96] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 233، أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 89.

[97] إذا أكل العضاة، وهو من شجر الشوك، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 336، ابن منظور، *اللسان*، عضه.

[98] سانيتُ و سانهت فلاناً: أي عاملته سَنَةً فَسَنَةً، وأصل سانيتُ هو سَانَوْتُ، فقلبت الواو ياء لأنها وقعت متطرفة بعد ثلاثَة أحْرُف. : ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 336، ابن منظور، *اللسان*، سنا.

[99] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 234.

ثالثاً: والذي يدل على أن اللام همزة قولُهُم في جمعه: النُبآء، ولو كان أصل اللام حرف لين ما جاز همزها في الجمع، ولكان الجمع على " أنبياء " لا غير، وبما أنه ورد الهمز في الجمع فقالوا: النبآء، نحو قول الشاعر: [100]

يا خاتَم النُّبَآء إنَّك مُرْسَلٌ بالحقّ، كلُّ هدى السبيلِ هُداكا

فهذا دليل على أن مفرده لا يكون إلا مهموزاً.

وأما استدلال الزجاج وأصحابه بأن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: " السلام عليك يا نبيء الله، وهمز، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم-: "لست بنبيء الله - وهمز - ولكني نبيّ الله، ولم يهمز. فقد ذكر أبو علي أنه ضعيف السّند، ومما يقوّي ضعفه أن المادح قد أنشد: يا خاتم النبآء، ولم يؤثر في ذلك إنكار، والجمع كالواحد. [101]

رابعا: استدل أبـو علي بالقاعدة الصرفية التي تقول: إن التصغير يَردُّ الأشياء إلى أصولها، وذكر بأن سيبويه قال في تصغير النُّبُوّة: " نُبَيِّئَةٌ "، فرُدّتِ الهمزةُ إلى الأصل على القياس؛ لأنّ البدل في باب التصغير غير لازم.

خامساً: وأمّا عن قول الزجاج بأنه قد ورد " أنبياء " في جمعه، ومن المعلوم أن هذا الجمع في أكثر الأمر هـو للمعتل اللام كـ " صفيّ و أصفياء، وغنيّ و أغنياء "، وهذا دليل على أن لامه حرفُ علّة، فكان ردّ أبي علي[102]: بأن الأصل في اللام الهمزُ؛ لأنه من " أنبأتُ "، ولكنْ لما أبدلت الهمزة ياءً، صار البدل لازماً، فعاملوه معاملة المعتلّ من ذوات الياء والواو كقولهم: " صفيّ و أصفياء، وغنيّ و أغنياء و دَعِيّ وأدعياء" "، وما كان من هذه النعوت جُمِعَ جَمْعَ ما أصلُ لامِه حرفُ عِلّة، فقالوا: أنبياء على هذا القياس، ونظيره عند أبي علي جمعهم " عِيد " على " أعياد "، مع أن الياءَ أصلُها الواوُ؛ لأنها من " العَوْد "، فكما أن "عِيداً " أُلزِمَ البدلَ فجُمِع على " أعياد "، ولا يدلّ جمعه علـى " أعياد " أن أصله الياء، كذلك لا يدل " أنبياء " على أنه من النباوة.

وأما من قال: نُبَيُّ سَوْء، وفي الجمع: أنبياء، فهو ممن ترك الهمز للتخفيف.

أما إجماع القُرّاء علـى عدم همزه فعلله أبـو علي بأنهم لـم يهمزوا " البريّة " مع أن أصلها " البريئة "؛ لأن من يُحقّقُ الهمز في " النبيّ " و " البريّة " فهو من قبيل ردِّ الشيء إلى الأصل المرفوضِ استعمالُهُ؛ لأن الغالب في استعماله التخفيفُ[103]، مع أنه مطّرد في القياس، ولكنْ تُرك الأصل الذي هو الهمز، لا لأنه يحتمل أمرين مثل: عِضة و سَنة.

---

[100] من الكامل: قائله: العباسُ بنُ مرداسٍ السُّلَمِيُّ رضي الله تعالى عنه كما في ديوانه، 95، سيبويه، *الكتاب*، 3: 460، السمين الحلبي، *الدر المصون*، 10: 400، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة، *معاني القرآن*، تحقيق: فائز فارس، ط2، (1981)، 81؛ المبرد، *المقتضب*، 1: 162؛ أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 90.

[101] أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 92.

[102] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 235؛ أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 90.

[103] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 1: 236، وهو قول سيبويه، ينظر: *الكتاب*، 3: 555، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 201.

وجوّز بعض النحويين[104] أن يكون " النبيّ " بترك الهمز معناه الطريق؛ لأن النبيَّ طريقُ اللهِ إلى خَلْقِه، به يتوصَّلُون إلى معرفةِ خالِقِهم، واستدلوا بقول الشاعر: [105]

لأَصْبَحَ رَتْماً دُقاقُ الحَصَى مكانَ النَّبِيِّ من الكاثِب

والراجح عندي ما قاله أبو علي؛ لقوّة استدلاله سماعاً وقياساً؛ ولأن العرب قد تكثر من استعمال كلمة بعد أن يعتريها إعلال أو إبدال، فيتوهم السامع أنها أصل بعد أن يدخلها التغيير؛ نظراً لكثرة الاستعمال، وكم رأينا في كلام العرب ما هو شاذّ في الاستعمال، مطّرد في القياس، ومن ذلك تركُهُم استعمالَ: مَصاوِب، فقالوا: مصائب، وأعواد في جمع "عيد "، فقالوا: أعياد، ونحو تركهم " وَدَعَ " و" وَذَرَ "، من " يَدَعُ و يَذَر "، و كذلك تحقيق الهمز في " النبيء "، المرفوض أصله في الاستعمال، مع أنه مطّرد في القياس.

أقول: بعض أصحاب المعاجم ذكر " النبيء " و " النبيّ " في الموضعين، كما فعل الجوهري وابن منظور[106]، وبعضهم - كالفيروزآباديّ[107] - رجّح أصلاً واحداً، وهو " نبأ " بالهمز.

القول في اشتقاق " اتّخذَ "

قال الزّجاج: " وقوله تعالى ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الكهف: 18/ 76]، ويُقرأ[108] ﴿لَتخِذْتَ عليه أجراً﴾، يُقال: تَخِذَ يتْخَذُ في اتَّخَذَ يَتّخِذُ، وأصل تَخِذَ من أخَذْت، وأصل اتَّخَذتُ: ائْتَخَذْت ". [109]

ذهب الزّجاج إلى أن " اتّخذ " مأخوذ من " أخذ "، فالفاء فيه همزة، فإذا بنينا منه " افتعل " يصير: " إِئْتَخَذَ يَأْتَخِذُ إِئْتِخاذاً "، فتجتمع همزتان، فتقلب الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار " إيْتخذ "، ثم أبدلوا من الياء تاءً، ثم أدغموها في تاء الافتعال، فصار: اتَّخذ. [110]

---

[104] ومنهم الخليل والكسائي وأبو بكر الأنباري وابن عطية والقرطبي، ينظر: *العين*، 8: 383؛ أبو بكر الأنباري، *الزاهر في معاني كلمات الناس*، 2: 113، ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 2: 462، القرطبي، *تفسير القرطبي*، 1: 431، وينظر قول الكسائي في ابن منظور، *اللسان*، نبأ

[105] من المتقارب، قائله أوس بن حجر كما في ديوانه، 3؛ ابن السِّكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، *إصلاح المنطق*، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، (القاهرة: دار المعارف، 1977)، 58؛ جمهرة اللغة، 2/1028، وهو بلا عزو في الزاهر، 2/113، ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 2/462، القرطبي، *تفسير القرطبي*، 1/431، ابن منظور، *اللسان*: كثب، والرَّتْم: الكسر، ورَتَمْتُ الشيءَ، إذا كسرته، والكاثب: جبل فيه رمل، وحوله روابٍ يقال لها النبيّ، وقبله:
على السَّيّد النَّدْب لو أنه يقوم على ذِروة الصّاقبِ، والصاقِب: جبل معروف في بلاد بني عامر، والشاعر يرثي رجلاً يقول: لو قام على الصاقب وهو جَبَل لذَلَّه وتَسَهَّل له حتى يصير كالرَّمْلِ الذي في الكاثب. ينظر: ابن دريد، *جمهرة اللغة*، 2/1028، *تفسير القرطبي*، 1: 431، ابن منظور، *اللسان*، نبا، 1: 703.

[106] الجوهري، *الصحاح*: نبأ، ابن منظور، *اللسان*، نبأ، 1: 162.

[107] - ينظر: الفيروزأبادي، *القاموس المحيط*، نبأ.

[108] قرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو بتخفيف التاء وكسر الخاء، وقرأ الباقون بالتشديد، ينظر السبعة في القراءات، 396؛ أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عمرو، *التيسير في القراءات السبع*، (استانبول: عنى بتصحيحه أوتوبرتزل، 1930)، 145؛ محمد بن محمد بن محمد ابن الجَزَري الدمشقي، *النشر في القراءات العشر*، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1980)، 2: 314.

[109] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 3: 307.

[110] ابن جني، *الخصائص*، 2/287؛ ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1: 143؛ العكبري، *التبيان*، 2: 857.

وما ذهب إليه أبو إسحاق هو مذهب: " ثعلبٍ والأخفشِ "[111] والأزهريّ[112] والجوهريّ[113] وابنِ عطيةَ[114]. و أجازه الطبريُّ[115] والباقوليُّ[116] و العكبريُّ [117].

ومن المقرّر عند النحويين أن فاءَ الكلمة إذا كانت واواً أو ياءً، وبنينا منها " افتعل " فإننا نبدلها تاءً، وندغمها في تاء الافتعال، كما في: اتّصل واتّسر، والأصل: اِوتصل واِيتسر؛ لأنها من الوَصْل واليُسْر. أما إذا كانت فاء الكلمة همزةً، وبنينا " افتعل " منها، فالقياس أن نبدل هذه الهمزة ياءً ثم نُقِرَّها، أو نقرَّ الهمز، كما في " إئْتَمر "، و " إيْتَمر "، ولا نبدلها تاء، و الأجود عند ابن جني إقرارُ الهمز[118].

أي: إذا كانت الياء بدلاً من الهمزة التي هي فاء الفعل فلا تُبدل تاءً. وبناء على هذا القول فالقياس ألا تُبدلَ الهمزةُ في " اتّخذ " إلا ياءً، فنقول: اِيتخذ.

ولكنَّ الزجاج[119] و أصحابه[120] احتجوا على صحة مذهبهم بالدليلين التاليين:

أولاً: أنه يجوز الإبدال في المهموز؛ لأنه جاء عندهم: " اتّكل واتّمن واتّهل واتّزر "[121]، وهذه الكَلِمُ فاءاتُها هَمَزَاتٌ؛ لأنها من: الأكل والأمانة والأهل والإزار، و كان القياس أن يقولوا: اِيتكل واِيتمن واِيتهل واِيتزر، فلما قلبوا الياء تاء وأدغموا، دلّ ذلك على جواز إبدال المهموز وإدغامه.

وبناءً على هذا يكون القول في " اتّخذ" محمولاً على هذه الكلمات، فهو من "أخذ "، ثم يصير: اِئتخذ، ثم: اِيتخذ، ثم: اِتّخذ.

ثانياً: أنهم قاسوا " افتعل " المبنيَّ من الهمزة، على "افتعل " المبنيّ من الواو، أي أن الزجاج جعل " اتّخذ " كـ " اتّقى " و " اتّزن " و " اتّعد "[122]، فيصير: اِئْتَخَذَ، ثم: اِيتخذ، ثم: اتّخذ، كما نقول: اوتَعَدَ، ثم يصير: اِيتعد، ثم: اتَّعَدَ، فأجرى الهمزة مُجرى الواو في الإبدال على القياس. [123]

---

[111] عزا أبو علي إلى ثعلبٍ والأخفشِ بأنهما يأخذان بهذا القول، ينظر: أبو علي الفارسي، *الحجة*، 241؛ ابن جني، *الخصائص*، 2: 287.

[112] الأزهري، *تهذيب اللغة*، 7: 5218.

[113] الجوهري، *الصحاح*، أخذ.

[114] ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1: 143، 171.

[115] الطبري، *تفسير الطبري*، 15: 291.

[116] أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني، *الاستدراك على أبي علي في الحجة*، تحقيق محمد أحمد الدالي، (الكويت: مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، 2007)، 95 - 96.

[117] العكبري، *التبيان*، 2: 857.

[118] يقول: ". . وأجود اللغتين إقرار الهمز. . "، ينظر: ابن جني، *الخصائص*، 2: 287.

[119] أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 71، *الخصائص*، 2: 287 - 288.

[120] الأزهري، *تهذيب اللغة*، 7: 218، ابن جني، *الخصائص*، 2: 287، الجوهري، *الصحاح*، أخذ؛ ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1: 143 - 171

[121] وهذه الكلمات مأخوذة من: الأكل و الأمن والأهل والإزار، فالفاء فيهنّ همزة، أما " اتّكلت عليه " فهي من الواو؛ لقولهم: الوكالة والوكيل، ينظر: ابن جني، *الخصائص*، 2/288.

[122] من: الوقاية والوزن والوعد، فالفاء فيهن همزة.

[123] ابن جني، *الخصائص*، 2: 287 - 288.

أما أبو علي[124] فلم يرض بما حكاه الزجاج من أن " اتّخذ " مأخوذ من " أخذ "، والصواب عنده أنّ " اتّخذ " وزنُه " افتعل " من " تَخِذَ "، وليس من " أخذ "، فالتاء الأولى أصليّة، وهي فاء الفعل، والثانية هي تاء الافتعال أدغمت فيها الأولى، ومادته من " تخِذ يَتْخَذُ تَخْذاً "، مثل " تَبِعَ يَتْبَعُ "، وليس كما قال الزجاج: إن مادته من " أخذ "، وإن كان بمعناه؛ وحجة أبي علي أن فاء الكلمة لا تبدل تاءً إذا كانت همزةً، أو ياء مبدلة منها، وأما ما ورد من هذا الإبدال نحو " اتّمن " فهو شاذ لا يقاس عليه. [125]

واستدل أبو علي بقراءة " تخِذ " في الآية الكريمة السابقة، كما استدل بقول الشاعر[126]:

وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِها نَسِيفاً كأُفْحُوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ

كما دعّم أبو علي حجته في أصالة التاء في " اتّخذ "، وعلى أنها غير مبدلة من الهمزة، بأن أبا زيدٍ حكى في كتابه " المصادر": " ائتخذنا في القتال نأتخذ ائتخاذاً "[127]، فيكون " افتعل " من " أخذ " لا إبدال فيه ولا إدغام، بخلاف " اتّخذ يتّخِذ اتِّخاذاً " المأخوذ من " تخِذ "، فإن فيه إدغامَ التاءين كما ذكرنا آنفاً.

أي أن " ائتخذ و اتّخذ " كلاهما على وزن " افتعل "، وكلاهما يحمل المعنى نفسَه، ولكنْ لكلٍ منهما مادةٌ في أصل اشتقاقه، فالأول من أخذ، والثاني من تخِذ.

ودليل آخر عند الفارسي أن " تخِذتُ " ليست من " أخذتُ "؛ لأن الأولى وزنها " فعِلتُ، والثانية وزنها " فَعلْتُ "، فاختلاف البناءين دليل على أنهما متغايران، " فإبدال الحرف من الكلمة لا يوجب تَغَيُّرَ بنائها، وإزالَتَها عما كانت عليه قبل البدل، لكن ينبغي أن يُحافظَ على البناء الأول؛ لكون ذلك أدلَّ على أنه قد أُبدلَ منه شيءٌ، ولا يُظَنُّ أنه بناء آخَرُ وصياغة أخرى ". [128]

وقد وافق أبا علي في مذهبه هذا السيرافيُّ[129]و" ابنُ جني وابن سيده والزمخشري والرازي والعكبري والرضي والسمين وابن هشام "[130]. وأجازه الطبري[131].

---

[124] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 395 - 396؛ أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 71 - 74، 5: 163.

[125] وقد احتجّ ابن جني على الزجاج بما ذكره أبو علي، ينظر: ابن جني، *الخصائص*، 2: 289.

[126] من الطويل، قائله: المُمَزّق العبديُّ كما في الأصمعيات، 165، الحماسة البصرية، 1: 394. وتخذت: عَمِلَتْ، والغَرْزُ: كل ما كان مِساكاً للرِّجْلَين في المَرْكَب، وغَرَزَ رِجْلَه في الغَرْز يَغْرِزُها غَرْزاً وضعها فيه ليركب، والغَرْزُ للناقة مثلُ الحزام للفرس، و الغَرْزُ للجَمَلِ مثل الركاب للبغل، اللسان: غَرَزَ، والنَّسيف: أثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحصّ عنه الوبر، ويقال: اتخذ فلان في جنب ناقته نسيفاً: إذا انجرد وبر مَرْكَضَيْه برجليه. ينظر اللسان، نسف، والأفحوص: مبيض القطاة لأنها تَفْحَصُ الموضعَ ثم تبيض فيه. والمُطَرّق: هي القطاة التي حان خروجُ بيضها، ينظر اللسان: طرق، 7: 63.

[127] أي أخذ بعضُنا بعضاً، ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، أخذ. وينظر قول أبي زيد في الحجة لأبي علي الفارسي، 2/74.

[128] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 395.

[129] عزاه إليه أبو حيان، ينظر *البحر المحيط*، 1: 196.

[130] ابن جني، *الخصائص*، 2: 287-288، ابن سيده، *المخصص*، 4: 334، الزمخشري، *الكشاف*، 2: 690-691، الرازي، *تفسير الرازي*، 21: 134، العكبري، *التبيان*، 2: 857، الرضي، *شرح الشافية*، 3: 292-293، السمين الحلبي، *الدر المصون*، 1: 355، ابن هشام، *أوضح المسالك*، 4: 398.

[131] الطبري، تفسير الطبري، 15: 91.

وحكى أبو علي عن أبي زيد قولَه: " إنّ الحُمّى **لَتُخاوِذ** فلاناً، إذا كانت **تأخذه** في الأيام، وفلانٌ **يخاوِذُ** فلاناً بالزيارة: إذا كان يتعهّدُهُ بالزيارة في الأيام "[132]. اهـ.

وقد خرّجه أبو علي على أن " أخذ " قد جاء في فائه لغتان: الواو والهمزة، أي: وَخَذ و أَخَذ، كما جاء: " أكّدتُ ووكّدتُ ". وعليه فإن " يخاوِذ " مشتق من " وَخذ "؛ لأنه لو كان من " أخذ " لَقلنا: " يُخائِذ " بتحقيق الهمزة، أو بتخفيفها فنجعلها بين بين، فنقول: يُخايِذ.

فيكون " يُخاوذ " مقلوباً عن " وَخَذَ "، فثبتت الواو التي هي فاء في القلب، فصار " يخاوذ " وزنه " يُعافِل ". [133]

وقد تبنّى هذا الكلامَ جامعُ العلوم الباقوليُّ، فأجازه وحمل " اتّخذ " عليه، في أنه مشتق من " وَخَذَ "، فقال: " فعلى حكاية أبي زيد " يُخاوِذُه " المقلوبة أنه من وَخَذَ، فيكون كاتّخَمَ من الوَخامة، واتّعد من الوعد "[134].

فالباقولي يرى أن التاء في " اتّخذ " هي بدل من واو أصلية، كما في " اتّعد "؛ لأن فيه لغة أنه يقال: "وخَذ " بالواو، فيكون قد جاء على الأصل في البدل.

وأنا أوافق " محمد أحمد الدّالي " الذي اعترض على قول أبي علي فيما خرّجه من حكاية أبي زيد، يقول: " إنْ صحّ أن " وَخَذَ " لغةٌ في " أخذ " – وما أبعده عن الصحة – كان بعيداً متكلفاً أن يُحمل " خاوذ " على أنه " عافل " مقلوب من " واخذ ". وهذا من أبي علي تكلّف في تحميل عبارة أبي زيد ما لا تحتمله، فأبو زيد فسّر مخاوذة الحمَّى بعبارة فيها لفظ الأخذ، وليس في عبارة أبي زيد ما يحمل أبا علي على تكلّف ما قاله، فهو تفسير معنى، لا تفسير اشتقاق " [135]. والحق – عندي - مع الدّالي؛ لأن مادة " خَوَذَ " ثابتة لدى المعجميين، فالأَوْلى أن نجعل " خاوَذ " من مادة " خوذ "، وألا نتكلفَ فنحملَه على القلب.

كما عزا أبو حيان[136] إلى أبي جعفرٍ النحاسِ بأن التاء في " اتّخذ " بدل من واو أصلية، وأنه مشتق من "وخَذ ".

وقد استحسن أبو حيان أن يُحمل " اتّخذ " على " وخذ "، وإن كانت هذه اللغةُ قليلةً؛ وحجته أن ذلك أفضل من حمله على " أخذ "؛ لأنهم نصُّوا – كما يقول أبو حيان - على أن " اتّمن " لغة رديئة. [137]

والقول عندي في هذه المسألة أن " أخذ " و " تخذ " لغتان معروفتان من لغات العرب بمعنى واحد. ولكل منهما مادةٌ في الاشتقاق.

القول في تنوين " فواعلَ " وشِبْهِهِ من الجمع الأكبر المنقوص في موضعيّ الرفع والجرّ، نحو: " غواشٍ و جوارٍ ".

---

[132] أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 73-74.

[133] أبو علي الفارسي، *الحجة*، 2: 74.

[134] الباقولي، *الاستدراك*، 95.

[135] الباقولي، *الاستدراك*، 94.

[136] أبو حيان، *البحر المحيط*، 1: 196.

[137] أبو حيان، *البحر المحيط*، 1: 196.

قال الزّجّاج في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [سورة الأعراف: 7/41] " زعم سيبويهِ والخليلُ جميعاً أن النون[138] ههنا عِوض عن الياء؛ لأن " غواشيَ " لا تنصرف، والأصل: " غواشيْ " بإسكان الياء، فإذا ذهبت الضمة، أدخلْتَ النونَ عوضاً منها، كذلك فسَّر أصحابُ سيبويهِ، فكأنّ سيبويهِ ذهب إلى أن التنوينَ عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها وسكونِ النون "[139].

وحكى الزجاج قول سيبويه والمبرد فقال: " قال سيبويه[140]: " إن التنوين دخل هذا الباب عوضاً من الياء "، يريد حركة الياء فيما أَحْسَبُ. وقال محمدُ بنُ يزيدَ[141]: " التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غيرُ، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنةً غيرَ محذوفةٍ ". الأصل في هذا عند النحويين: "جواريٌ " بضمة وتنوين، ثم يُحذف التنوين؛ لأنه لا ينصرف، فيبقى " جواريُ يا هذا " بضمة الياء، ثم تُحذف الضمة لثقلها مع الياء، فيبقى " جواريْ " بإسكان الياء، ثم تدخل التنوينة عوضاً من الضمة، فيصير " جواريْنْ "، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين، فيبقى " جوارٍ" [142] اهـ.

ذهب النحويون في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر المنقوص في حالتي الرفع والجر نحو: " هؤلاء غواشٍ " و" مررتُ بجوارٍ" إلى أربعة أقوال:

القول الأول: أن التنوين دخله في الرفع والجر **عوضاً عن ذهاب حركة الياء**، فالأصل: " هذه غواشيٌ وجواريٌ "، فحذف التنوين لأنه لا ينصرف، ثم حُذفت الضمة في الياء؛ لأن الياء إذا كانت لامَ الكلمة وسبقها حرفٌ مكسورٌ فإنها تُسكّن في موضعي الرفع والجر استثقالاً للضمة والكسرة عليها[143]، فصار: " غواشيْ و جواريْ "، بسكون الياء، فدخل التنوين عوضاً من ذهاب الضمة، فصار " غواشِيْنْ "، فالتقى ساكنان، فحُذفتِ الياءُ لعلة التقاء الساكنين.

واستدل الزجاج على ذلك بأن الحركة لما ثبتت في موضع النصب نحو: رأيتُ جواريَ، لم يُؤتَ بالتنوين، فدلّ ذلك على أن التنوين إنما دخل " غواشيَ وجواريَ " ونحوَهُما لأنه عوض عن ذهاب حركة الياء[144].

وعلّل الزجاج عَدَمَ دخول التنوين في نحو " عَذارى "؛ بأن الحركة في أمثال هذه الكلمات لا تثبت مع الألف؛ لأن الألفَ لا تكون إلا ساكنةً، بخلاف الياء التي تدخلها كلُّ الحركات، لذلك صار التنوين عوضاً من ذهاب حركتها، وامتنع مما لفظُهُ الألفُ. [145]

---

[138] أي: التنوين.

[139] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 2: 338- 0339

[140] سيبويه، *الكتاب*، 3: 308.

[141] المبرد، *المقتضب*، 1: 143.

[142] الزجاج، *ما ينصرف وما لا ينصرف*، 112.

[143] ينظر إسكان الياء إذا سُبقت بحرف مكسور وكانت لام الكلمة في: سيبويه، *الكتاب*، 3: 308، الأخفش، *معاني القرآن*، 191، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 75، ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 351.

[144] ينظر: *المنصف* لابن جني، 2: 70.

[145] الزّجّاج، *ما ينصرف وما لا ينصرف*، 115.

وذكر الزجاج أن ما حكاه هو مذهب سيبويه و المبردِ[146]، كما عُزي هذا القول إلى الزجّاجيّ[147]، وبه أخذ مكيُّ بن أبي طالبٍ القيسيُّ [148].

أقول: الظاهر من كلام المبرد أن مذهبه كمذهب سيبويه، وليس كما عُزي إليه؛ لأنه قال: " فإنَّما انصرف بابُ " جوارٍ " في الرفع والخفض؛ لأنَّه أَنقِصَ من باب " ضَوَاربَ " في هذين الموضعين "[149]. ولم يذكر أن التنوين دخله عوضاً عن حركة الياء.

القول الثاني: أن التنوين دخله في الرفع والجر **عوضاً عن حذف الياء**، فالياء حذفت حذفاً للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين، فلما حُذفت نقص الاسم عن وزن " فواعل "، الذي كان التنوين لا يدخله، وصار بوزن " جَنَاحٍ "، فدخله التنوين لنقصانه عن صيغة منتهى الجموع عوضاً عن الياء المحذوفة. وهو قول الجمهور[150].

وحجة أصحابِ هذا القول[151]: أن " غواشي " وشِبْهَهُ لمّا كان جمعاً، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضاً الجمع الأكبر الذي تتناهى الجموع إليه، فزاده ذلك ثقلاً، ثم وقعت الياء في آخره وهي ثقيلة، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياءُ خفّفوها بحذف يائه، فلما حذفت الياء نَقَص عن مثال " فواعل "، وصار " غواشٍ " بوزن " جناحٍ "، فدخله التنوين لنقصانه عن هذا المثال. وأمّا في حالة النصب فإن الياء تعود فيكتمل بناء " فواعل " فيُمنعُ الصرفَ.

وقبل أن أذكر استدراك أبي علي على شيخه أبي إسحاقَ لابدّ أن أذكر أن أصحاب هذا القول اختلفوا في السبب الذي حذفت لأجله هذه الياء، ومصدرُ هذا الخلاف ناجم عن تباينهم في فهم كلام سيبويه، فذهب السيرافي[152] إلى أن مذهب سيبويه هو أن الياء حذفت لالتقاء الساكنين، فالأصل " غواشِيٌ " بالتنوين؛ لأن الأصلَ في الأسماء الصّرفُ، فيصير: " غواشِيُنْ "، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع، والكسرة عليها في الجر فأسكنوها، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الياء، ثم وجدوا بعد الإعلال صيغة منتهى الجموع تقديراً، فحذفوا تنوين الصرف؛ لأن الياء منْوِيَّةٌ وإن كانت محذوفةً؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، ثم خافوا من عودة الياء لزوال الساكنين، فأتَوْا بالتنوين عوضاً عنها. وبناء على ما شرحه السيرافي يكون الإعلال مُقَدَّماً على منع الصرف. وقد تابعه الرّضي[153] على هذا القولِ.

أما أبو علي فرأى أن مذهب سيبويه هو أن الياء حذفت حذفاً للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين، ومنع الصرف مقدَّم على الإعلال، فالأصل: " غواشِيٌ " فحذف التنوين لأنه ممنوع من الصرف، ثم حذفت

---

[146] المبرد، *المقتضب*، 1: 144، وينظر قوله مفصّلاً في: *ما ينصرف وما لا ينصرف*، 112.

[147] المرادي، *الجنى الداني*، 23.

[148] مكي القيسي، *مشكل إعراب القرآن*، 1: 290.

[149] المبرد، *المقتضب*، 1: 143.

[150] أبو حيان، *ارتشاف الضَّرَب*، 890، السمين الحلبي، *الدر المصون*، 5: 322، ابن هشام، *مغني اللبيب*، 446، البغدادي، *خزانة الأدب*، 1: 234.

[151] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 258 - 275، ابن جني، *الخصائص*، 1: 171، ابن جني، *سر الصناعة*، 2: 511 - 512 ابن جني، *المنصف*، 2: 70 - 75.

[152] السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 75.

[153] الرضي، *شرح الكافية*، 1: 154.

الياء؛ لأن ياء المنقوص تحذف تخفيفاً ويُكتفى بالكسرة التي قبلها، ولما كان المنقوصُ الذي لا ينصرف أشدَّ ثقلاً، لذلك التزموا فيه الحذفَ، فصار " غواشٍ "، فلما نقص عن بناء " فواعل " دخله التنوين عوضاً عن الياء. وعلى قول أبي عليٍّ يكون منعُ الصرف مقدَّماً على الإعلال عند سيبويه. وتابعه على هذا القولِ " ابنُ جني والباقولي وابن يعيشَ وابن عصفور وابن مالك "[154].

والأسَدُّ عندي ما عزاه أبوعلي لسيبويه؛ والدليل على ذلك قول سيبويه: ". . . وذلك أنَّهم حذفوا الياءَ فخفّ عليهم، فصار التنوين عوضاً "[155]، فظاهر كلامه يوحي بأن حذف الياء جاء أولاً، لا لعلة التقاء الساكنين، ثم أعقبه دخول التنوين، وكذلك قوله: " فخفّ عليهم "، دليل على أن وزن صيغة " فواعل " صار بخفّة " جناح " بعد حذف الياء منه. والذي يَعْضُدُ ما رجّحْتُهُ هو قوله بعد ذلك: ". . . . لأنَّك تتم في حال النصب، كما تتم غير بنات الياء والواو ". [156]

وقد اعترض أبو علي[157] على ما قاله شيخُه الزّجّاجُ من أن التنوين دخل " غواشيَ " عوضاً عن حذف حركة الياء، وردَّ ما ذهب إليه مستدلاً بالحُجَجِ التالية:

أولاً: يقول أبوعلي: " لو كان النون عوضاً من الضمة، لكان جديراً أن يلحق الفعل أيضاً، ألا ترى أن الأفعال قد حذفت الضمة من لاماتها "[158].

معنى كلامه: أن التنوين لو كان عوضاً من حركة الياء في " غواشي " لوجب أن يُعَوّضَ التنوينُ من حركة الواو و الياء في " يَغزوْ " و " يَرمِيْ "؛ لأن الأصل " يَغْزُوُ " و " يَرْمِيُ "، بوزن " يَنْصُرُ و يَضْرِبُ "، وبما أنهم لم يُعوّضوا من ذهاب حركة لام الفعل، فهذا دليل على أن التنوين في " غواشٍ " ليس بدلاً من حركة الياء.

وقد قوّى ابنُ جني[159] ما ذهب إليه أبـو علي، فربّ معترض[160] يقول: إنهم لم يعوضوا من حذف حركة " يرميْ " ونحوها؛ لأنه فعل، والأفعال لا يدخلها التنوين، بخلاف الأسماء، فالأصل فيها التنوين. ويردّ ابن جني على هذا المعترض: بأن الأفعال إنما يمتنع منها التنوينُ اللاحقُ للصرف، أي: تنوينُ التمكين، وهو التنوين الدّال على الخفة، ولكنْ قد يدخل الفعلَ تنوينُ الترنّم[161]، وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، واستدلّ ابن جني بقول العجاج[162]: **مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَن**

---

[154] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 259؛ أبو علي الفارسي، *التعليقة*، 3: 120.

[155] سيبويه، *الكتاب*، 3: 308.

[156] المصدر السابق.

[157] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 258-275، وهي المسألة الستون.

[158] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 264.

[159] ينظر: ابن جني، *الخصائص*، 1: 171.

[160] اتّبع ابن جني أسلوب الفنقلة في ترجيحه لمذهب أبي علي.

[161] يقول سيبويه: " فإذا أنشدوا ولم يترنّموا فعلى ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فَيَدَعون هذه القوافيَ ما نُوّن منها وما لم ينون على حالها في الترنم؛ ليفرّقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النونَ فيما ينوّن، وما لم ينوّن، لمّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء. " *الكتاب*، 4: 206-207، فتنوين الترنم هو في الحقيقة لترك الترنم.

[162] ديوانه، ص: 7، سيبويه، *الكتاب*، 4: 207. وأوّل البيت:

وبقول جرير[163]: **وقولي إنْ أصبْتُ لقدْ أصابَنْ**

وبما أن التنوين قد دخل الفعل، فلا مانع عندئذ من دخول التنوين على الفعل عوضاً عن ذهاب حركة لامه كما في " يرمِيُ ". كما أن إدخالهم نونيّ التوكيد الخفيفةَ والثقيلةَ على الفعل، دليل على أن الفعل يطيق التنوين؛ لأن التنوين في الحقيقة ما هو إلا نون ساكنة.

ويسوق ابن جني[164] دليلاً آخر على ضعف قول الزجاج، وهو أن التنوين لو كان عوضاً من الحركة، لوجب أن يُعوّض من حركة الألف في " حُبلى " ونحوِها تنويناً؛ لأنه لا تظهر الحركة في "حبلى" مطلقاً، أما في "غواشٍ " فإنها تظهر في حالة النصب، وحاجة المتعذّر إلى التعويض أكثرُ وأشدُّ من حاجة غير المتعذّر كما يقول ابن جني، فكان المنتهي بالألف أولى بالتنوين من ذي الياء.

ثانياً: لَمْ يُسَلّم أبوعلي بأن الياء سقطت لسكونها وسكون التنون؛ " لأن الساكن الأول إذا ثبت عاقَبَ[165] الساكنَ الثاني، ولم يكن للتنوين مدخل في الكلمة، كما لا يدخل على باب " مساجد "، فإذا عاقبه ولم يجتمع معه، لم يجز الحذفُ لالتقائهما "[166].

ما عناه أبوعلي: أننا إذا حذفنا ضمة الياء بقيت ساكنة كما ذكرنا قبل قليل؛ لأنهم استثقلوا الضمة والكسرة عليها، فنقول: " هذه غواشِيْ "، فإذا ثبت سكون الياء فإن التنوين لا يلحقه ولا يجتمع معه؛ والذي يمنع دخولَه هو صيغة " فواعل "؛ كما في " مساجد "، فإن التنوين لا يدخله لأنه ممنوع من الصرف، فلو دخل التنوين لصار "غواشيْنْ "، فيصير بعد ألف " فواعيل " ثلاثة أحرف، الثاني والثالث ساكنان، ومن المعلوم أن صيغة " فواعل وفواعيل " وشِبْهَهُما يكون بعد حرف التكسير حرفان أو ثلاثة أوسطُها حرفُ لين. وهذا يعني أن الساكنين لم يلتقيا حتى نقولَ بحذف أحدهما؛ فيكونَ هذا الحذف لا نظير له؛ لأنه مبنيٌّ على توهّم ساكن موجود.

ثالثاً: استدل أبو علي[167] على أن الياء حذفت حذفاً لا لالتقاء الساكنين بأن الياء قد عُهد حذفُها في مواضعَ لغير التقاء الساكنين، كما في الفواصل والقوافي، وفي الوقف والوصل، وكأنها امتلكت خصوصيةً على سائر الحروف؛ لأن الياء لما كانت حرفَ علةٍ طرفاً، وحروف العلة لها مزيّةُ الإعلال والتغيير عن الحروف الصِّحاح، كَثُر الحذفُ فيها واشتهر، فأجازوا حذفها في الأسماء المنقوصة المفردة، نحوَ قوله سبحانه و تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد: 13/9]، و قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ [سورة القمر: 54/6]، وكذلك أجازوا حذفها في

ما هاجَ أحزاناً وشَجْواً قدْ شَجَنْ، والشجو: الحزن، والأتحمي: ضرب من البرود فيه سواد وحمرة، أنهج: أخلق وأخذ في البِلى، والمعنى أن الطلل بالٍ، كالبرود التي أخذت في البلى، والاستفهام في أول البيت خرج إلى التعجب. ينظر: شرح *أبيات الكتاب للسيرافي*، 2: 231 - 232. والشاهد فيه: أن الشاعر جاء بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنم.

[163] من الوافر، ينظر ديوانه، 813، سيبويه، *الكتاب*، 4: 205، ابن جني، *سرالصناعة*، 2: 513. وأوّل البيت: أقلِّي اللومَ عاذلَ والعِتابَنْ.

[164] ابن جني، *المنصف*، 2: 75.

[165] أي أن الياء حلّت مَحَلَّ الحركة، لأنَّ كلَّ مَن خلف بعد شيء فهو عاقب له، وذهب فلان فأعقبه ابنه إذا خلفه، و أعقب هذا هذا: إذا ذهب الأول فلم يبق منه شيء، وصار الآخر مكانه، ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*: عقب، 1: 613.

[166] ينظر: أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 264، ابن جني، *الخصائص*، 1: 171، ابن جني، *سر الصناعة*، 2: 512، ابن جني، *المنصف*، 2: 74.

[167] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 259 -260. وينظر: ابن جني، *المنصف*، 2: 73 -74.

الأفعال، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [سورة الفجر: 89/ 4]، و نحو قوله تعالى ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [سورة الكهف: 18/ 64]، و نحو قول الشاعر[168]:

ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثمّ لا يَفْرْ

أصله " يفري "، فحذفت الياء في القافية لثقلها، ثم سُكِّنت الراء للوقف على القافية، كما يفعل ذلك في الفواصل من كتاب الله عز وجل.

فإذا كانوا قد استحسنوا حذف الياء في الأسماء الآحاد كما في: " المتعالي والداعي "، وفي الأفعال في: " يسري ونَبْغِي و يفْري "، فالأَوْلى أن يلزموها الحذف والتخفيف في باب الجمع الأكبر " غواشٍ "؛ لأنه أثقل من المفرد.

كما ضعّف ابن عصفور[169] قول الزجاج؛ وحجته أن تعويض التنوين من الحرف، أكثر في كلام العرب من تعويض التنوين من الحركة. والدليل على أن التنوين في جوارٍ ونحوها عوض عن الياء المحذوفة؛ هو أنهم لا يحذفون الياء في قولنا: " الجواري " و " جواريك "؛ لأنهم لو حذفوا الياء لم يكن لهم سبيل إلى العوض؛ لأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة، ولا مع الألف واللام، " وهم قد عزموا علـى ألّا يحذفوا إلّا بشرط العوض؛ فامتنع الحـذف لذلك ". [170]

والرّاجح عندي ما ذهب إليه أبوعلي وابن جني ومن تابعهما؛ لأنه ظاهر كلام سيبويه، فإذا رجعنا إلى قوله في الكتاب: ". . وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرْتَ: فإن كان نظيره من غير المعتلّة مصروفاً صرفته، وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنَّك تتم في حال النصب. . ". [171]

فمعنى قولِه: أنه إذا تمّ الوزن في النصب وظهرت الياء، امتنع دخول التنوين، وهذا دليل قاطع على أن التنوين يحُلُّ محلّ الياء، لا محلّ الحركة.

ويبدو أن الزجاج قاس المعتل الممنوع من الصرف، على المعتل المنصرف، دون أن يفرق في الأمور المتشابهة أو المتباينة بينهما؛ فالعلة من حذف الياء في " قاضٍ وغازٍ ومتعالٍ " في حالتي الرفع والجر إنما هي لالتقاء الساكنين، كما أن التنوين في هذه الكلمات هو تنوين التمكين؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف، فالأصل: " قاضيٌ "، استثقلت الحركة على الياء فحذفت، فصارت " قاضِيْنْ "، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والدليل على أن التنوين في هذه الكلمات هو تنوين الصرف، وليس تنوينَ العوض؛ لأننا لا نحذف تنويناً أصلياً ثم نأتي بتنوين عوض، فالتنوين في هذه الكلمات كان موجوداً قبل حذف الياء. وهناك

---

[168] من الكامل قائله زهير بن أبي سلمى كما في ديوانه، 94، والكتاب، 4: 185، ابن السراج، الأصول، 2/388. والخَلْق: التقدير للشيء قبل أن يقطع، والفَرْي القطع على جهة الإصلاح، والإفراء القطع على أي وجه كان. والبيت في مدح هرم بن سنان المُرّي ومعناه: أن لك قدرة تمضي وتنفذ بها ما قدّرته في نفسك، وغيرك يقدّر أشياء وهو عاجز عن إنفاذها وإمضائها. ينظر: *شرح أبيات الكتاب للسيرافي*، 2: 227، ابن منظور، *لسان العرب*، فرا، 15: 153.

[169] ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 352.

[170] ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، 352.

[171] سيبويه، *الكتاب*، 3: 308.

حالة واحدة يكون فيه تنوين " قاضٍ " للعوض، وذلك في العَلَم، إذا سمينا به امرأة، فيكون منع الصرف للعلمية والتأنيث، والتنوين تنوين عوض.

أما في (غواشٍ) و (جوارٍ)، فالتنوين فيهما للعوض؛ لأنه لم يتصل بالكلمة إلا بعد حذف الياء، ولم يكن موجوداً في الكلمة عندما كانت الياء موجودة. وبهذا يترجح عندي تفسيرُ أبي علي لقول سيبويه، على تفسيريّ الزجاج و السيرافي معاً.

القول الثالث: أن التنوين في " غواشٍ " **هو تنوين الصرف**؛ وقد دخله في الرفع والجر **بعد أن حذفت الياء** للتخفيف، فنقص وزن الاسم عن " فواعل "، وصار بوزن " جَنَاحٍ "، فدخله تنوين الصرف لنقصانه عن هذا المثال، وهذا القول مشابه للقول الثاني، إلا أنهم جعلوا التنوين الذي دخله بعد حذف الياء تنوين الصرف، وكأنهم رأوا أن الياء لن تعود بعد حذفها.

وعُزي هذا القول إلى الأخفش[172]، وأجازه العكبري[173] وأبو حيان[174].

ورده ابن مالك[175] وابن هشام[176] بأن حذف الياء عارض للتخفيف، فثبوتها منوي، ولذلك بقيت الكسرة دليلاً عليها، والدليل على ذلك أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل، فهو ليس حرفَ إعراب.

ولكني لم أجد نصاً صريحاً للأخفش في كتابه " معاني القرآن " يبين فيه سبب دخول التنوين، وإنما اكتفى بالقول: بأن الياء لما سُكِّنتْ دخل التنوين، فحذفت الياء لاجتماع الساكنين. [177]

القول الرابع: وهو ما عزاه أبو علي إلى " عيسى بنِ عُمرَ (ت149هـ) ويُونُسَ (ت182هـ) والكسائي (ت189هـ) وأبي زيدٍ (ت215هـ) "[178] بأنهم ذهبوا إلى أن " غواشيَ " لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة، فكانوا يقولون في حالة الرفع: " هذا جواريْ قد جاء "، بإسكان الياء، والأصل عندهم " جواريُ"، ولكنهم استثقلوا الضمة على الياء فحذفوها، وأما في حالتي الجرّ والنصب فيقولون: " مررت بجواريَ قبلُ، ورأيت جواريَ "، بفتح الياء، فلا يحذفون الياء ولا ينوّنون؛ وحجتهم أن نظيره من الصحيح لا ينوّن.

ولكني بعد أن راجعت أقوال النحويين الذين نسبوا هذا القول إلـى يُونُسَ، وتحقّقت من آرائهم، تبيّن لي أن يُونُسَ وأصحابَه إنما قالوا ذلك في العَلَم فقط. أي أنهم نظروا إلـى باب " جوارٍ " ونحوها إذا كان **عَلَماً**، فما لم يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يلحقوه في المعتل، وما كان يلحقه التنوين من الصحيح ألحقوه بالمعتل. أي أنهم قاسوا المعتل على الصحيح نحو: " مساجد "، فلو قلنا: هذه

---

[172] ابن هشام، *مغني اللبيب*، 446.

[173] العكبري، *التبيان*، 1: 568.

[174] أبو حيان، *البحر المحيط*، 4: 300.

[175] ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، 3: 1424.

[176] ابن هشام، *مغني اللبيب*، 446.

[177] الأخفش، *معاني القرآن*، 191.

[178] سيبويه، *الكتاب*، 3: 312، الزجاج، *ما ينصرف وما لا ينصرف*، 113، أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 261.

مساجدُ، ومررت بمساجدَ، فإنه لا يلحقه التنوين، كما أن الدال التي هي لام الكلمة لا تحذف، فقاسوا "جواريَ " عليها.

ومُؤدّى هذا عندهم أن الياء لا تحذف حذفاً وإنما تحذف لالتقاء الساكنين، ولمّا لم يوجدْ عندهم ما يجب حذفه من أجله لم يحذفوها؛ لأن الساكن الثاني لا يمكنه الدخول لوجود صيغة " فواعل " فَبَطُل مانعُ الحذف عندهم فأثبتوا الياء.

وقولهم هذا ليس حِكراً على باب " جوارٍ وغواشٍ " ونحوِهما، وإنما شَمِلَ كل ياءٍ مكسورٍ ما قبلها[179]، نحو: " قاضٍ " علم امرأة، فكانوا يقولون: هذه قاضيْ قد جاءتْ، ورأيتُ قاضيَ العاقلةَ، ومررت بقاضيَ العاقلةِ، فيكون إثبات الياء وإسكانها بغير تنوين في حالة الرفع، وبفتحها في حالتي الجر والنصب كما نقول في " ضاربٍ " علماً لامرأة: " هذه ضاربُ قد جاءتْ " و " مررتُ بضاربَ العاقلةِ ".

فالخلاف[180] بين الخليل ويونس منحصرٌ في أسماء العلم فقط رفعاً وجراً، وهذا يعني أن مذهب يونسَ كمذهب الخليل في غير العَلَم، فهو يوافقه في تنوين " **جوارٍ** "، جَمْعِ " جارية "، فيقول: " مررْتُ بجوارٍ قبلُ ".

القول في " الفُلْك "، جمعِه وإفرادِه.

قال الزّجاج في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [سورة الشعراء: 26/ 119]: " واحدُها " فَلَك " وجمعُها " فُلْك "، وزعم سيبويه[181] أنه بمنزلة: أَسَدٍ وَأُسْدٍ، وقياسُ "فُعْل " قياسُ " فَعَل "، ألا ترى أنك تقول: قُفْل وأقْفَال، وجَمَل وأَجْمَال، وكذلك أَسَدٌ وأُسْدٍ وآسَادٍ، وفَلَك وفُلْك وأَفْلَاك في الجمع، والمشحون المملوء، يقال شحنته، أي: ملأْتُه "[182] اهـ.

ذهب الزجاج مذهباً مخالفاً للجمهور إلى أن " الفُلْك " هو جمع " فَلَك " بفتحتين، ونظيره من هذا الجمع: أَسَد وأُسْدٍ، ثم شرح ما قصده سيبويه من أنه بمنزلة أَسَد وأُسْد: بأن " فُعْل و فَعَل " قياسهما واحد؛ لأنهما يشتركان في الجمع على " أفعال "، نحو: قُفْل وأقفال، وجَمَل وأجمال.

وقد أخذ أبو علي[183] على شيخه الزجاج فيما قاله: مِنْ أن " فَلَك " هو واحد " فُلْك "؛ لأن هذا القول لم يذهب إليه أحد من النحويين، والصواب عنده أن الواحد " فُلْك " والجمع " فُلْك " أيضاً، وهو قول الجمهور، وبه قال: " سيبويه والفراء والأخفش وابن السراج والنحاس وابن جني والزمخشري والباقولي وابن عطية وأبو البركات الأنباري والرازي والعكبري و القرطبي والرضي والسمين والآلوسي "[184].

---

[179] ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 312، الزجاج، *ما ينصرف وما لا ينصرف*، 113.

[180] ذكر سيبويه أن الخليل ردّ مذهب يونس، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 312، أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 261-262.

[181] سيبويه، *الكتاب*، 3: 577.

[182] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، 4: 95.

[183] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 514 - 516.

[184] تنظر أقوالهم حسب التسلسل: سيبويه، *الكتاب*، 3: 577، الفراء، *معاني القرآن*، 2: 132، الأخفش، *معاني القرآن*: 216، ابن السراج، *الأصول*: 2: 431، النحاس، *إعراب القرآن*، 2: 250، ابن جني، *سر الصناعة*، 2: 725، ابن جني، *الخصائص*: 2: 100، و 3: 137، الزمخشري، *الكشاف*، 3: 330، الباقولي، *شرح اللمع*، 269، ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1: 233 و 2: 416، أبو البركات

وقد بيّن أبو علي العلّة من هذا الجمع من خلال شرحه لقول سيبويه الذي أبقاه الزجاج غامضاً، **ومحصول كلامه**: أنّ ما عناه سيبويه من أنه بمنزلة أَسَد و أُسْد، أي أن " فَعَلاً " يُكسّر على " فُعْل "، كما كُسِّر " فُعْل " على " فُعْل "، فاجتمع " فَعَل و فُعْل " في التكسير على " فُعْل " وعلى" أفعال "؛ والسبب في ذلك أنهما أخوان؛ لأنهما يتعاقبان كثيراً على الشيء الواحد، فمن ذلك اشتراكُهُما في كثير من المصادر نحو البُخل والبَخَل، والسُقْم و السَّقَم، والعُجْم والعَجَم، والعُرْب، والعَرَب، ولمّا جازَ أَنْ يُجْمَعَ " فَعَلٌ " على " فُعْلٍ "، كأَسَدٍ وأُسْدٍ، جازَ أَنْ يُجْمَعَ " فُعْلٌ "على " فُعْلٍ " أَيضًا. [185]

ورأى أبو علي أن الحركة في " فُلْك " للواحد، ليست على حدّ الحركة في " فُلْك " للجمع، فالتغاير بينهما مقدّر، يقول: " فالحركة التي في " فُلْك " في قوله تعالى: ﴿في الفُلْك المشحون﴾، ليست على حَدِّ الحركة في قوله: ﴿حتى إذا كُنْتُم في الفُلْك وجَرَيْنَ بهم﴾ [سورة يونس: 10/ 32]. ، كما أنها في ترخيم " منصُور "و" بُرْثُن "[186] في قول من قال: يا حارُ، ليست على حَدِّ الحركة في قول من قال: يا حار، وهذا لفظ سيبويه في الفصل الذي ذكر فيه تكسير " فُعْل " قال[187]: وقد كُسر حرف منه على " فُعْل "، كما كُسِّر عليه " فَعَل "، وذلك قولك للواحد: هو الفُلك، فتذكر، وللجميع: هي الفُلك "[188]. اهـ

ويقول أبو علي – أيضاً-: " ونظير هذا في أن التكسير جاء على لفظ الواحد قبل أن يُكسر قولهم: ناقة هِجان[189]، وإبلٌ هِجان، ودِرْع دِلاص[190]، وأَدْرُعٌ دِلاص، وإنما " دِلاص وهِجان " في الجمع على حدَّ: " ظِراف وشِراف "، وليس على حَدِّ: " كِناز "[191] و " ضِناك "[192] قال سيبويه: " وليس مثل: " جُنُب "[193]؛ لأنك تقول: " هِجانان "[194].

معنى كلام أبي علي: أن " الفُلْك " يكون واحداً وجمعاً بلفظ واحد، فمن مجيئه مفرداً قوله تعالى ﴿في الفُلك المشحون﴾؛ لأنه مذكّر، ومن مجيئه جمعاً قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفُلك وجرين بهم﴾؛ لأنه قال: " وجَرَيْنَ " فَجَمَعَ، ولكنَّ ضمة الفاء فيه إذا كان جمعاً غيرُ الضمة التي في الواحد؛ فالضمتان

الأنباري، *أسرار العربية*، 76، الرازي، *تفسير الرازي*: 24: 134، العكبري، *التبيان*، 1: 133، القرطبي، *تفسير القرطبي*، 2: 194، الرضي، *شرح الكافية*، 3: 368، ، السمين الحلبي، *الدر المصون*، 2: 200، الآلوسي، *روح المعاني*، 11: 96.

[185] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 415

[186] البُرْثُن: مخلب الأسد، أو هو للسَّبُع كالإصبع للإنسان، ابن منظور، *لسان العرب*، برثن.

[187] المقصود به سيبويه، ينظر *الكتاب*، 3: 577.

[188] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 515

[189] الهِجان من الإبل: البِيض الكرام، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 639، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 384، ابن منظور، *لسان العرب*: هجن.

[190] درع دِلاص: برّاقة ملساء لينة، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 639، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 384، ابن منظور، *لسان العرب*، دلص، 7: 37.

[191] ناقة كِناز: مكتنزة اللحم، أو الصُّلبةُ اللحم، ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 639، ابن منظور، *لسان العرب*، كنز. 5/402.

[192] امرأة ضِناك: ثقيلة العجيزة ضخمة، ، السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 384، ابن منظور، *لسان العرب*، ضنك.

[193] رجل جُنُب، من الجنابة، ابن منظور، *لسان العرب*، جنب. 1: 277.

[194] أبو علي الفارسي، *الإغفال*، 2: 515، وينظر: سيبويه، *الكتاب*، 3: 640.

وإن اتفقتا في اللفظ، فإنهما مختلفتان في المعنى، كما يقول ابن جني[195]، فقد يتفق اللفظانِ مع أنهما من أصلين مختلفين، واستدل أبو علي على ذلك بأن ترخيم " منصُور و بُرْثُن " في لغة مَن قال: " يا حارِ "، هو " يا منصُ و يا بُرثُ "، فتبقى الصاد والثاء مضمومتين في " مَنْصُ و برثُ "، كما تبقى الراء مكسورة في " حارِ "؛ انتظاراً لعودة الحرف المحذوف، ومن قال: " يا حارُ " على لغة من لا ينتظر، فاجتلب للنداء ضمّةً قال - أيضاً-: " يا منصُ ويا بُرثُ "، فحذف ضمة الصاد والثاء، كما حذف كسرة الراء، واجتلب للصاد والثاء ضمة النداء، كما اجتلب للراء ضمة النداء، ويكون لفظ " يا منصُ و يا برثُ " في الوجهين واحداً، و لكنّ المعنيين مختلفان، فالحركات متفقةٌ في صورها، مختلفةٌ في معانيها، وكذلك القول في " الفُلك " إذا جمع على " فُلك "، فضمة الفاء في الواحد بمنزلة ضمة " قُفْل "، وفي الجمع بمنزلة ضمة " أُسْد ". [196]

ونظير هذا في اتفاق الحروف واختلاف تقديرها، قولهم: دِرْع دِلاصٌ، وأَدْرُعٌ دِلاصٌ، وناقةٌ هِجانٌ، ونُوق هِجانٌ، فالكسرة وألف " فِعال " في " دِلاص وهِجان " في الجمع، إنما هي على حدّ الكسرة والألف في " ظِراف، وشِراف "، وفي الواحد هي على حدّ الكسرة والألف في " كِنازٍ " و " ضِناكٍ ". [197]

والذي حمل أبا علي على أن يقدر أن حركاتِه في الجمع ليست حركاتِه في المفرد، ولم يجعله مشتركاً بين الواحد والجمع، هو أنه إذا استعمل مفرداً دخلته التثنية، فقالوا: " فُلكان "[198]، كما قالوا " هِجانان "، فالتثنية مَنَعَتْهُ أن يكون لفظاً مشتركاً، خلافاً لـ " جُنُب "، فإنه لم يُسمَع " جُنُبانِ " مثنى " جُنُب "، ولهذا صار " جُنُب " لفظاً مشتركاً بين المفرد والجمع، فحركاته في الجمع هي حركاته في المفرد؛ لأنه يُقال: هذا جُنُبٌ، وهذَانِ جُنُبٌ، وهؤلاء جُنُبٌ، وهذه جُنُبٌ.

أما أبو حيان، فالمختار عنده أنه لفظ مشترك بين المفرد والجمع، وأن حركاتِه في الجمع حركاتُه في المفرد، ولا تُقدّرُ بغيرها. [199]

وردّه السمين[200]: بأن تثنيته تمنع الاشتراك بينهما.

والراجح عندي ما ذهب إليه أبو علي وأصحابه؛ لإجماع النحويين عليه، ولورود نظير لما حكيناه في هذه المسألة، مما اتفق لفظه، واختلف معناه في المفرد والجمع، ومن ذلك " فَعِيل وفِعال "، فقد كسّرت العرب " فَعيلاً " على " فِعال "، وهو القياس، نحو: كَريم وكِرام، ولَئيم ولِئام، ولكنهم كسّروا أيضاً "فِعال " على " فِعال "[201]، فقالوا: " دِرْع دِلاص، وأَدْرُعٌ دِلاص "، وناقة هِجان، ونوق هِجان، فقد جمعوا " فِعالاً " على "فِعال "؛ لأن " فعيل " أخت " فِعال "، ووجه الشّبه بينهما أنهما ثلاثيان، ثالثهما حرف اللين الزائد، كما أنهما يتعاقبان على المعنى الواحد، نحو: عَبيد وعِباد، فلما كان

---

[195] ينظر: ابن جني، *سر الصناعة*، 2: 725، ابن جني، *الخصائص*، 2: 100 و 3: 137.

[196] ينظر: أبو البركات الأنباري، *أسرار العربية*، 76؛ العكبري، *التبيان*، 1: 133؛ الباقولي، *شرح اللمع*، 1: 269؛ الرازي، تفسير الرازي، 24: 134؛ السمين الحلبي، الدرالمصون، 2: 200.

[197] سيبويه، *الكتاب*، 3: 639؛ *الخصائص*، 2: 94 - 101؛ الزمخشري، *الكشاف*، 3: 330؛ الباقولي، *شرح اللمع*، 1/269

[198] سيبويه، *الكتاب*، 3: 640؛ السيرافي، *شرح الكتاب*، 4: 384؛ ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1: 233 - 2: 416؛ القرطبي، *تفسير القرطبي*، 2: 194؛ الرضي، *شرح الكافية*، 3: 368؛ أبو حيان، *تفسير البحر المحيط*، 1: 629؛ السمين الحلبي، *الدر المصون*، 2: 201.

[199] أبو حيان، *تفسير البحر المحيط*، 1: 629.

[200] السمين الحلبي، *الدر المصون*، 2: 201.

[201] سيبويه، *الكتاب*، 3: 639.

ذلك كذلك جمعوا " فِعالاً " على " فِعال "، فصارت الألف في "دِرع دِلاص "، مثلَ الألف في " كِتاب "، والألفُ في " أدْرُع دِلاص " بمنزلة الألف في " كِرام ".

خاتمة: نتائج البحث

دار البحث حول مآخذ أبي عليّ الفارسيّ على شيخهِ أبي إسحاق الزّجاج، وقد أظهر البحث قيمةَ آراء الزّجاج في معالجة القضايا الصّرفيّة، فقد كان يعتمد في اختيار الآراء على الأصول النّحْوية المقررة عند النّحاة، ويأتي في مقدّمتها " السّماع "، وقد تبيّن أن الزجاج يُولي السّماع وطرق الرواية فيه أهمية خاصة، ويأتي القرآنُ الكريمُ المصدرَ الأول للسماع، واعتمد أبو إسحاق على القياس، وكان بارعاً فيه، فقد أولاه عناية واهتماماً، فهو من النّحويين القياسيين.

وأمّا منهجه في اختيار القراءة القرآنيّة فهو موافقتها لكلام العرب، وللقاعدة النحوية، ولذلك فقد وقف مواقف غير مُرضية من بعض القراءات السّبعية المتواترة وجنح إلى ردّها والطّعن فيها، إمّا لأنها لا يوجد لها بناء في العربية، وإمّا لأنها تقوم على وجه نحْوي ضعيف، فالقراءة التي تخرج عن قواعد اللغة وكلام العرب لا يعتدّ بها.

وأما ولعه باللغة والاشتقاق، فكان بادياً في أقواله التي أتينا عليها، ومن المعلوم أن الزّجاج متفوّق في ميدان اللغة تفوّقاً ملحوظاً، آخذاً بناصيتها، متمكّناً منها.

كان قصْدُ أبي عليّ من نقد الزجاج إصلاحَ ما رآه مجانباً للصواب، وقد دفعتْهُ إلى ذلك الأمانةُ العلميةُ، ولم يكن أساسُ هذا النقد تحاملاً عليه.

وقد كان أبو علي الفارسي يتقصّى القواعد والأصول النحوية من سماع وقياس وتعليل. وقد رأيناه يعالج القضايا النّحوية والصّرفيّة بفكر ثابت، وبعقلية ناضجة، فبدت مقدرتُه العلميةُ واضحةً جليّةً في إحاطته بالمسألة من جميع وجوهها الممكنة. وكان يحتكم في مآخذه واستدراكاته على القاعدة التي أقرها النحويون، فهو لا يخرج عن الأصول والأحكام.

ـ عرّفَنا هذا البحثُ الموجزُ على لون من ألوان النشاط النحوي الذي انتشر في القرن الرابع الهجري، وهو تعقّب النحويين وتتبعهم لهفوات أساتذتهم وأقرانهم.

المراجع

ابن أبي طالب القيسي، مكي. *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق. حاتم الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984.

ابن الجَزَري، محمد بن محمد بن محمد الدمشقي. *النشر في القراءات العشر*. أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية، 1980.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*. تحقيق. محمد علي النجار. ط2. بيروت: دار الهدى، 1961.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *سر صناعة الإعراب*، تحقيق. حسن هنداوي. ط2. دمشق: دار القلم، 1993.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق. علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي. القاهرة، 1386هـ*.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *المنصف شرح تصريف المازني*. تحقيق. لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. إدارة إحياء التراث القديم، 1954.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمرو الدويني. *الشافية في علم التصريف*. تحقيق حسن أحمد العثمان. ط1. مكة المكرمة: المكتبة المكية، 1995.

ابن الحسن البصريّ، عليّ بن أبي الفرج. *الحماسة البصريّة*. تحقيق. مختار الدين أحمد. ط3. بيروت: عالم الكتب، 1983.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، *الحجة في القراءات السبع*. تحقيق. عبد العال سالم مكرم. ط4. بيروت: دار الشروق، 1401هـ.

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. تحقيق. إحسان عباس. لبنان: دار الثقافة، 1972.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين. *جمهرة اللغة*. تحقيق. رمزي منير بعلبكي، ط1. بيروت: دار العلم للملايين، 1987.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. تحقيق. عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988.

ابن السِّكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. *إصلاح المنطق*. تحقيق. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط4. القاهرة: دار المعارف، 1977.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. تحقيق. عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي. *الممتع في التصريف*. تحقيق. فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1970.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق. *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق. عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية، 1993.

ابن عطية، جرير. *الديوان. ط3.* . بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1986.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. *شرح الكافية الشافية*. دراسة وتحقيق. عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1982.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس. *السبعة في القراءات*. تحقيق. شوقي ضيف. ط2. مصر: دار المعارف، 1972.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، 1994.

ابن النديم الوراق، أبو الفرج محمد بن إسحاق. *الفِهرست*. تحقيق. أيمن فؤاد سيد. ط2. بيروت: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2009.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل، 1979.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. ط1. دمشق: دار الفكر، 1964.

أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية. تحقيق. محمد أحمد الدالي. ط1. دمشق: دار البشائر، 2001.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. *تفسير البحر المحيط*. تحقيق. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.

أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عمرو. *التيسير في القراءات السبع*. عني بتصحيحه أوتوبرتزل. استانبول، 1930.

الأخفش، أبوالحسن سعيد بن مسعدة. *معاني القرآن*. تحقيق. فائز فارس. ط2. 1401 هـ - 1981.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. *تهذيب اللغة*. تحقيق. محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1982.

الأُشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1955.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب. *الأصمعيات*. تحقيق. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط5. مصر: دار المعارف، 1986.

الأعلم الشنتمري،يوسف بن سليمان بن عيسى. *شرح ديوان زهير بن أبي سلمى*. تحقيق. فخر الدين قباوة. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1980.

الأفغاني، سعيد. *في أصول النحو*. سوريا: منشورات جامعة البعث، 1989.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق. حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. *أسرار العربية*. تحقيق: محمد بهجت البيطار. دمشق: المجمع العلمي العربي، 1957.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط4. مصر: المكتبة التجارية، 1961.

أوس بن حجر. *الديوان*، تحقيق. محمد يوسف نجم. ط3. بيروت: دار صادر، 1979.

الباقولي الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين. *الاستدراك على أبي علي في الحجة*. تحقيق. محمد أحمد الدالي. الكويت: مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، 2007.

الباقولي الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين. *كشف المشكلات وإيضاح المعضلات*. تحقيق. محمد أحمد الدالي. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1994.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق. محمد نبيل طريفي وإميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. *الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية*. تحقيق. أحمد عبد الغفور عطار. ط2. بيروت: دار العلم للملايين، 1984.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. *كشف الظنون عن أسامي المصطلحات والفنون*. ط1. بيروت: منشورات مكتبة المثنى، 1941.

الحاكم النيسابوري، أبوعبد الله محمد بن عبد الله. *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق. مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت، 1990.

الخضري، محمد بك. *محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية*. ط1. مصر: مطبعة الاستقامة، 1945.

الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي. *تاريخ بغداد*. تحقيق. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار العرب الإسلامي، 2002.

الدمياطي، الشيخ أحمد. *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر*. تحقيق. أنس مهرة. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية، 1998.

الرازي الشافعي، فخر الدين محمد بن عمر. *تفسير الرازي*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

الزُّبيدي الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن. *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. مصر: دار المعارف، 1973.

الزَّبيدي، محبّ الدين محمد مرتضى الحسيني. *تاج العروس من جواهر القاموس*. بيروت: مكتبة الحياة، 1985.

الزّجّاج، إبراهيم بن السّري. *ما ينصرف وما لا ينصرف*. تحقيق. هدى قراعة. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2000.

الزّجّاج، إبراهيم بن السّري. *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق. عبد الجليل عبده شلبي. ط1. بيروت: عالم الكتب، 1988.

السُّلمي، العباس بن مرادس. *الديوان*. جمعه وحققه. يحيى الجبوري. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق. أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم، 1986.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب*. تحقيق. عبد السلام هارون. ط1. بيروت: دار الجيل، د. ت.

السيرافي، أبو يوسف محمد بن أبي سعيد. *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق. محمد علي سلطاني. ط1. دمشق، بيروت: دار المأمون، 1979.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق. سعيد المندوب. ط1. لبنان: دار الفكر، 1996.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق. عبد الحميد هنداوي. مصر: المكتبة التوفيقية، 1995.

شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. *أبو علي الفارسي*. ط1. مصر: مكتبة نهضة مصر، 1377هـ.

ضيف، شوقي. *العصر العباسي الثاني*. ط2. مصر: دار المعارف، 1973.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. *تفسير الطبري*. بيروت: دار الفكر، 1405هـ.

العجّاج، عبد الله بن رؤبة. *الديوان* بشرح الأصمعي. تحقيق. عزة حسن. بيروت: مكتبة دار الشرق، 1971.

العجلاني، تميم بن أبي مقبل. *الديوان*. تحقيق. عزة حسن. ط1. دمشق، 1962م.

العكبري، أبوالبقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق. علي محمد البجاوي، مصر: عيسى البابي الحلبي، د. ت.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية بهامش الخزانة*. ط1. بيروت، دار صادر، 1997.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. *الإغفال*. تحقيق. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق. عوض بن حمد القوزي. ط1. السّعوديّة: جامعة الملك سعود، 1990.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت377هـ)، *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق. بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. ط1. دار المأمون دمشق، 1984م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. *شرح الأبيات المشكلة الإعراب*. تحقيق. حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم، 1987.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. *تفسير القرطبي*. القاهرة: دار الشعب.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: مطبعة دار الكتب، 1952.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. *المقتضب*. تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، 1993.

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي. *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. شرح وتحقيق. عبد الرحمن علي سليمان. ط1. مصر: دار الفكر العربي، 2008.

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي. *الجَنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. حلب: المكتبة العربية، 1973.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. *إعراب القرآن*. تحقيق. زهير غازي زاهد. ط2. مصر: مكتبة النهضة العربية، 1405 هـ - 1985.

الهلالي، حميد بن ثور. *الديوان*. صنعة الأستاذ: عبد العزيز الميمني. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1951.

ياقوت الحموي، أبو عبد الله الرومي. معجم الأدباء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1991.

Alothman, Saeed. "Ebû Ali el-Fârisî'nin Hocası ez-Zeccâc'a Yönelttiği Sarfla İlgili Eleştiriler". *Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 13 (2018): 93-130.